الباروميتر العربي
ARAB BAROMETER

الباروميتر العربي - الدورة السابعة

المغرب: تقرير استطلاعات الرأي العام

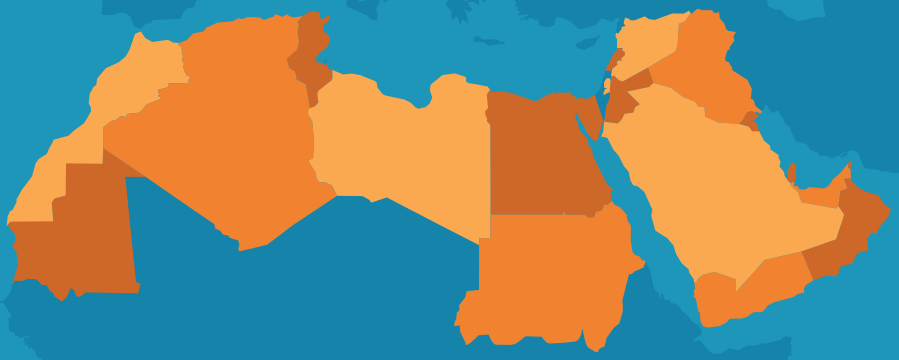

أكتوبر 2022

الملخص التنفيذي

منذ بداية جائحة كورونا في المغرب في مارس/آذار 2020، واجه البلد أزمات عديدة تشمل أزمة الصحة العامة، والأزمة الاقتصادية مع تضخم و موسم جفاف تاريخي. على المستوى الدولي، أحرز المغرب عدة مكتسبات دبلوماسية في أعقاب اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بالسيادة المغربية على الصحراء الغربية. وفي تراجع تاريخي عن موقفها السابق، أعلنت إسبانيا أن خطة الحكم الذاتي المغربية هي الحلّ "الأكثر جدية وواقعية ومصداقية" للأزمة. وفتحت عدة دول أخرى قنصليات لها في الصحراء الغربية.[1] [2]

يفصح المغاربة عن وعي كبير بهذه الأزمات، ويعي الكثيرون آثارها على حياتهم اليومية. على ذلك، لا ينظر كافة المواطنين إلى الوضع الحالي في المغرب بنفس المنظار. على النقيض من استطلاعات الباروميتر العربي في دورته الخامسة عام 2018 عندما كان المواطنون منقسمين عادة في آرائهم انقساماً جيلياً (الشريحة العمرية)، يبدو أن آثار هذه الأحداث الأخيرة قد أدت إلى انقسام المغاربة في الرأي بناء على الوضع الاجتماعي-الاقتصادي بشكل أكبر. كثيراً ما يتضح أن الأكثر ثراء والأفضل تعليماً في المغرب لديهم رؤية مختلفة حول بلدهم مقارنة بمن لا يغطي دخلهم نفقاتهم، ومن حصلوا على التعليم الثانوي فقط أو أقل. الفئة الأولى متفائلة أكثر إزاء مستقبل المغرب وتعرب عن إحساس أكبر بالأمان الاقتصادي، وهي أقل إقبالاً على انتقاد الوضع الحالي في بلدهم. الفئة الأخرى (الأقل تعليماً والأضعف دخلاً) أكثر تشككاً، وأكثر تعبيراً عن إحباط اقتصادي ولها قابلية أعلى لانتقاد العديد من جوانب الحياة في المملكة.

كما أن آراء المواطنين في المغرب حول الاقتصاد والخدمات الحكومية والأطراف الدولية تتباين بحسب المنطقة الجغرافية.[3] يعرب المواطنون في جهة الشرق عن قلق أكبر إزاء الوضع الاقتصادي وقضايا أخرى. على الجانب الآخر، يفصح المواطنون في جهة بني ملال خنيفرة عن قلق أقل تجاه الوضع الاقتصادي، حيث يصنّف أكثر من نصفهم الوضع الراهن بصفته إيجابي. هذه الاختلافات الجهوية قد تتصل بعوامل أخرى تتباين بدورها جغرافياً، مثل المناخ والفرص الاقتصادية والبنية التحتية والقرب من النزاع. لم يؤثر موسم الجفاف على جميع المناطق/الجهات بنفس الدرجة، حيث كان مصاب الجهات المعتمدة على الأمطار أشدّ. إضافة إلى المذكور، فإن أغلب الفرص الاقتصادية والبنية التحتية في المغرب تقع بشكل غير متناسب على ساحل الأطلسي، من طنجة إلى أكادير، من ثم فمواطنو الجهات الأخرى قد يشعرون بآثار الأزمة الاقتصادية على نحو مختلف.[4] [5] وأخيراً، فإن مواطني مختلف الجهات يشعرون بالتهديدات الدولية، لكن قلق مواطني الجهات الجنوبية إزاء نفوذ إيران في المنطقة أكبر.

إجمالاً، فالمواطنون في المغرب قلقون إلى الآن من انتشار كورونا، رغم أن في المغرب أحد أفضل استراتيجيات التعامل مع الجائحة على امتداد القارة الأفريقية.[6] موت أو مرض أحد أفراد الأسرة هو السبب الأبرز وراء تخوف المغاربة من الجائحة. كما يشعر المواطنون بالقلق من الآثار الاقتصادية للجائحة، لا سيما آثار عودة النشاط الاقتصادي إلى معدلات ما قبل الجائحة. يتفق المواطنون على أن القضايا الاقتصادية هي التحدي الأبرز الذي يواجه المغرب. ويُلاحظ أنهم يطالبون بعودة المساعدات والدعم، التي تم التخلص منها تدريجياً على مدار العقد الماضي.[7] لتجاوز التحديات الاقتصادية، يرى المواطنون أن على الحكومة التركيز على تهيئة فرص العمل ورفع الأجور بالنسبة للعاملين الموظفين حالياً، وخفض نفقات المعيشة.

من السبل التي يراها الناس فعالة لمواجهة التحديات الاقتصادية في بلدهم، هو البحث عن مستقبل أفضل في بلد آخر. أكثر من ثلث المغاربة يرغبون في هذا الحل، رغم أن هذه النسبة قد قلت في حقيقة الأمر قياساً إلى 2018. تبلغ الرغبة في الهجرة أقصاها في أوساط الشباب (من الذكور) وفي صفوف الشرائح الأعلى تعليماً. من المدهش أن أكثر من نصف من يفكرون في الهجرة من المغرب - وهي أعلى نسبة في جميع الدول المشمولة بالاستطلاع - يقولون إنهم قد يهاجرون حتى في غياب الوثائق الرسمية اللازمة لذلك.

على المستوى الدولي، فإن تقييمات المواطنين للولايات المتحدة الأمريكية إيجابية أكثر من مواطني أية دولة أخرى شملها الاستطلاع. يرتبط هذا جزئياً على الأقل بالتقارب في وجهات النظر مؤخراً بين المغرب والولايات المتحدة الأمريكية، وهو

[1] انظر https://www.latimes.com/world-nation/story/2022-18-03/spain-changes-stance-backs-moroccan-rule-in-western-sahara

[2] انظر https://northafricapost.com/60344-number-of-consulates-in-moroccan-sahara-increases-by-inauguration-of-a-consular-representation-of-cape-verde-in-dakhla.html

[3] المناطق في هذا التقرير مقسمة بناء على التقسيم الجهوي الإداري للمغرب.

[4] انظر https://www.oecd.org/countries/morocco/Morocco-OECD-Dialogue-on-Territorial-Development-Policies.pdf

[5] انظر https://country.eiu.com/article.aspx?articleid=1726338156&Country=Morocco&topic=Economy

[6] انظر https://african.business/2021/04/technology-information/morocco-leads-the-continent-in-covid-response/

[7] انظر https://www.reuters.com/article/morocco-economy-subsidies/morocco-ends-gasoline-fuel-oil-subsidies-idUSL5N0KR2EV20140117

التقارب الذي تزايد على مدار سنوات وبلغ أقصاه في إعلان إدارة ترامب الاعتراف بالسيادة المغربية على الصحراء الغربية. كان هذا القرار مرتبطاً بصورة مباشرة بتطبيع العلاقات بين المغرب وإسرائيل. اليوم، يحبّذ 3 من كل 10 مغاربة تطبيع العلاقات.

كانت هذه بعض النتائج الأساسية للاستطلاع الممثل لمستوى الدولة الذي تم تنفيذه وجهاً لوجه مع المواطنين في المغرب. اشتمل الاستطلاع على مقابلة 2404 مواطنة ومواطن تم اختيارهم عشوائياً من مختلف الجهات، وتم تنفيذه بين 4 مارس/آذار و26 أبريل/نيسان 2022، باستخدام العينة المجمعة متعددة المراحل. هامش الخطأ في النتائج يبلغ نقطتين مئويتين. هذه الاستطلاعات هي جزء من الدورة السابعة للباروميتر العربي، وهو الاستطلاع الأكبر المتوفر علناً لآراء المواطنين عبر الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من بعد انتشار جائحة كورونا. تتوفر معلومات إضافية عن الاستطلاع على: www.arabbarometer.org.

جائحة كورونا

أشاد الكثيرون بتعامل الحكومة المغربية مع جائحة كورونا بصفته تعاملاً استباقياً وفعالاً.[8] [9] فرضت السلطات بعض أقوى الإجراءات الوقائية عبر المنطقة، وحشدت كافة الموارد المنشودة للحفاظ على استقرار القطاع الصحي والقطاعات الأخرى. رغم هذه التدابير الحكومية، لا يزال المغاربة يشعرون بالقلق إزاء انتشار كورونا. إجمالاً، يعبر 58 بالمئة من المواطنين عن قلق بالغ أو بعض القلق إزاء انتشار كورونا.

لكن الآراء حول انتشار الفيروس وآثاره على المواطنين ليست متساوية بين مختلف الفئات. يشعر المواطنون فوق سن 30 عاماً بالقلق بنسب أعلى بكثير من الشريحة العمرية 18 إلى 29 عاماً (64 بالمئة مقابل 45 بالمئة). كما أن 62 بالمئة من المواطنين الحاصلين على التعليم الثانوي أو أقل قلقون من الجائحة، مقابل 47 بالمئة ممن حصلوا على التعليم العالي. إضافة إلى المذكور، فإن هناك فارق جندري (بين الرجال والنساء) بواقع 10 نقاط مئوية في المغرب، حيث يعبّر الرجال أكثر (63 بالمئة) عن القلق مقارنة بالنساء (53 بالمئة).

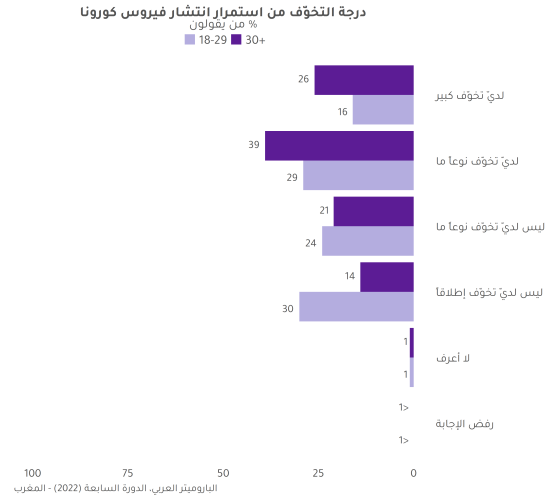

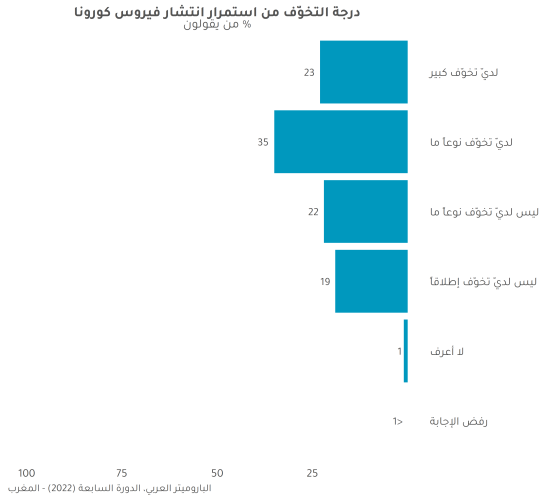

ولدى السؤال عن سبب الخوف من انتشار كوفيد-19، كان السبب الأكثر ذكراً هو الخوف من وفاة أو مرض أحد أفراد الأسرة (34 بالمئة). يُلاحظ أنه لا توجد اختلافات ديمغرافية تُذكر بين المواطنين فيما يخص هذا السؤال، لكن ثمة اختلافات جهوية كبيرة. بينما يقول 4 من كل 10 مواطنين في جهة الشرق (45 بالمئة) وجهة الداخلة وادي الذهب (44 بالمئة) وجهة درعة تافيلالت (41 بالمئة) إنهم قلقون من وفاة أو مرض أحد الأقارب، فإن ربع المواطنين فحسب في جهة مراكش آسفي (28

[8] انظر https://www.worldbank.org/en/news/feature/2020/06/16/morocco-stepping-up-to-the-covid-19-pandemic-outbreak

[9] انظر https://newafricanmagazine.com/25754/

بالمئة) وجهة بني ملال خنيفرة (26 بالمئة) يقولون بالمثل. هذا الاختلاف قد يعود إلى التباين في مستوى البنية التحتية الصحية. على سبيل المثال بينما يوجد مستشفى جامعي في مراكش، وعدة مراكز صحية، و46 عيادة خاصة، لا تتوفر في جهة درعة تافيلالت سوى 4 عيادات خاصة.[10]

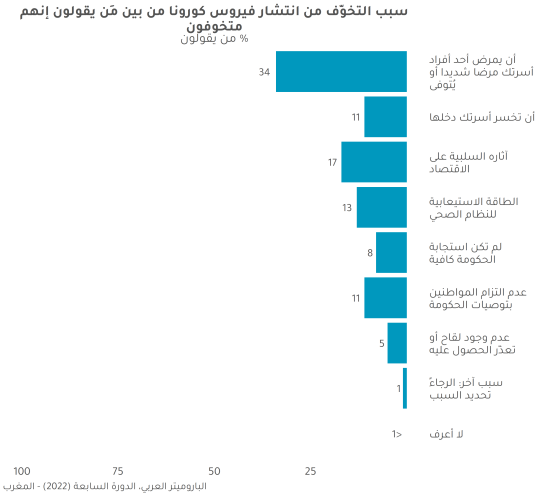

وفيما يخص آثار كورونا على الفئات الأكثر هشاشة، يتصور 66 بالمئة من المواطنين أن الجائحة لها آثار أكثر ضرراً على المواطنين الفقراء، مع قول الكثيرين إن دخلهم قد قلّ أو انقطع من الأساس. يُلاحظ أن 56 بالمئة من المواطنين يقولون إن آثار الجائحة كانت أقل على المواطنين في المناطق الريفية، والأرجح أن هذا بسبب انتشار الجائحة بصورة أكبر في المدن الكبيرة مثل الدار البيضاء ومراكش وطنجة. الاختلاف الملحوظ الوحيد حول هذا السؤال يتعلق بالوضع الاجتماعي الاقتصادي: بينما يقول الثلثان (66 بالمئة) من المواطنين الذين لا يغطي دخلهم نفقاتهم إن الجائحة أقل ضرراً على المواطنين في المناطق الريفية، يشاركهم هذا الرأي 45 بالمئة فقط ممن يمكنهم تغطية نفقاتهم.

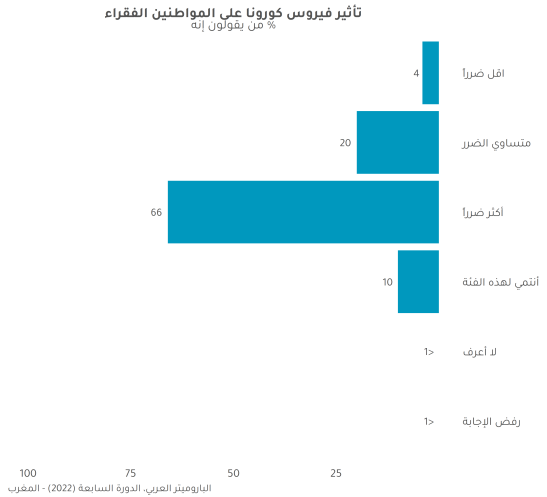

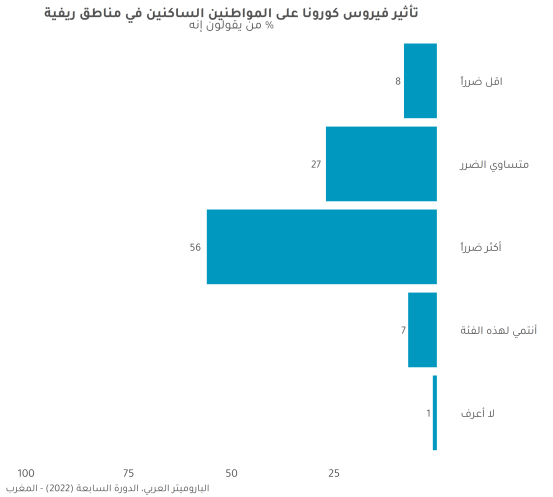

[10] انظر https://aujourdhui.ma/societe/carte-sanitaire-au-maroc-ces-chffires-a-retenir

الاقتصاد

بعد أكثر من عامين من التدابير الوقائية الصارمة التي فرضتها الحكومة المغربية لمكافحة انتشار كورونا، والأزمة التي تسببت فيها الأزمة العالمية لنقص الشرائح الإلكترونية، والتضخم، وأزمة سلاسل الإمداد، يشعر المغاربة بالعواقب الاقتصادية ويربطونها ربطاً قوياً بجائحة كورونا.

لدى السؤال عن أكبر تحدٍ تسببت فيه الجائحة، تبين أن المواطنين يعتبرونه التضخم الاقتصادي. إضافة إلى هذا، يقول 33 بالمئة من المواطنين إن الوضع الاقتصادي الراهن جيد (27 بالمئة) أو جيد جداً (6 بالمئة)، وهي أقل نسب وثقتها استطلاعات الباروميتر العربي في المغرب منذ 2007.

يُلاحظ أنه بينما يقول 47 بالمئة من المغاربة أصحاب التعليم العالي إن الوضع الاقتصادي جيد أو جيد جداً، فإن 29 بالمئة فقط ممن حصلوا على التعليم الثانوي أو أقل (بفارق 18 نقطة مئوية) يوافقونهم الرأي. كما أن 51 بالمئة ممن يغطي دخلهم نفقاتهم يرون الوضع الاقتصادي إيجابياً، مقارنة بـ 19 بالمئة فقط ممن لا يمكنهم تغطية نفقاتهم. يُلاحظ أن أكثر من نصف المواطنين في جهة بني ملال خنيفرة (53 بالمئة) يقولون إن الوضع الاقتصادي الراهن جيد، وهي نسبة أعلى بكثير من النسبة الوطنية، بينما يشعر المواطنون في جهة الشرق بالأزمة الاقتصادية بمعدلات أعلى، إذ يذكر أقل من الربع (23 بالمئة) هناك أن الوضع الاقتصادي جيد. هذه الأرقام تعكس فكرة أن المغاربة لا يشعرون بنفس القدر بآثار الأزمة الاقتصادية، وأن التحركات الخاصة بمواجهة الوضع الاقتصادي يجب أن تستهدف الأكثر تضرراً بالأزمات.

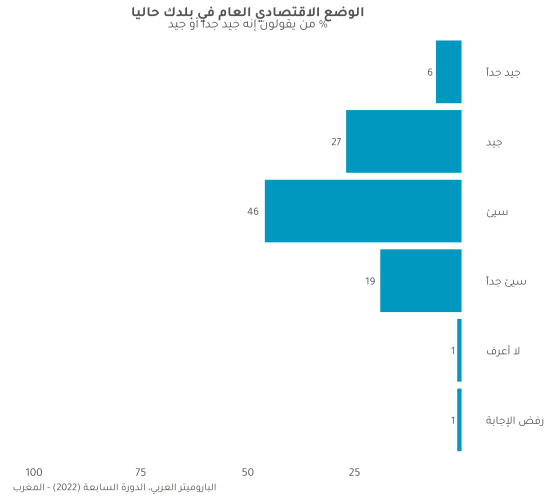

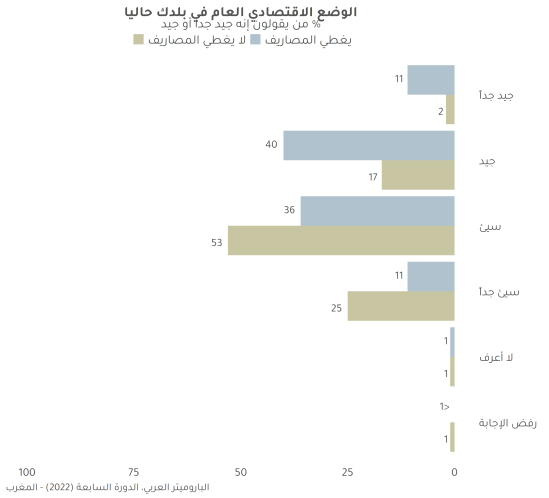

هناك مؤشر آخر على الوضع الاقتصادي المتأزم، وهو الأمن الغذائي. يكشف استطلاع الباروميتر العربي 2022 عن أن 62 بالمئة من المواطنين بالمغرب يقولون إنهم كثيراً أو أحياناً ما يقلقون من نفاد مخزونهم من الطعام قبل توفر النقود لشراء المزيد على مدار الأشهر الـ 12 الأخيرة، بينما يقول 36 بالمئة إنهم كثيراً أو أحياناً ما ينفد الطعام الذي يشترونه ولا تتوفر لهم النقود لشراء المزيد، على امتداد الفترة نفسها. يُلاحظ أن المواطنين من الحاصلين على التعليم الثانوي أو أقل ومن يعيشون بمناطق ريفية، ومن لا تغطي دخولهم نفقاتهم، هم الأكثر عرضة للمعاناة من انعدام الأمن الغذائي.

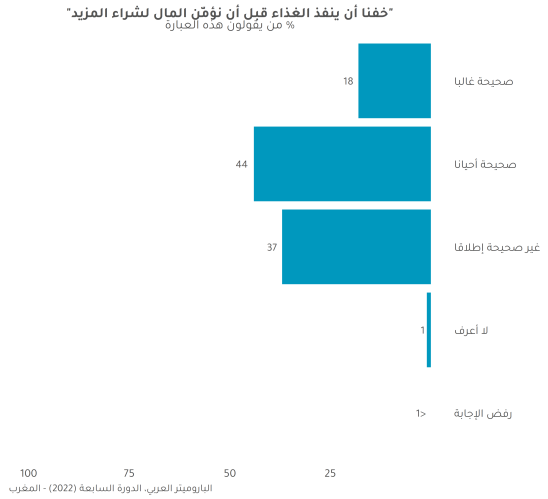

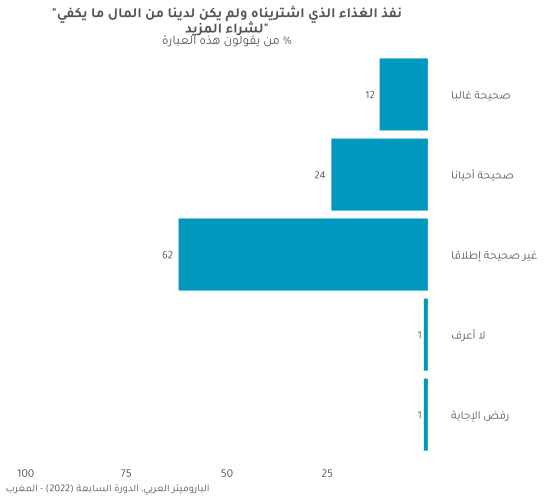

رغم أن التصورات حول الوضع الاقتصادي الحالي متشائمة، فالمغاربة ما زال يحدوهم الأمل في مستقبل بلدهم. هناك نسبة معتبرة (42 بالمئة) ممن يرون أن الوضع الاقتصادي سيتحسن خلال فترة العامين إلى الثلاثة أعوام المقبلة، ما يمثل زيادة بواقع 12 نقطة مئوية قياساً إلى 2018. النسب أعلى في صفوف المواطنين الأعلى نصيباً من الثروة ومن حصلوا على تعليم جامعي. إضافة إلى هذا فإن نصف المواطنين تقريباً بجهات مراكش آسفي وبني ملال خنيفرة (49 بالمئة) متفائلون بأن الوضع الاقتصادي في بلدهم سيتحسن خلال أعوام قليلة، مقارنة بـ 29 بالمئة فقط في جهة الداخلة وادي الذهب و31 بالمئة في جهة طنجة تطوان الحسيمة. هذه الاختلافات تعكس فهم المغاربة للأزمات المعقدة التي تواجه بلدهم لكن لديهم الثقة في قدرة الدولة على الخروج أقوى من الأزمة.

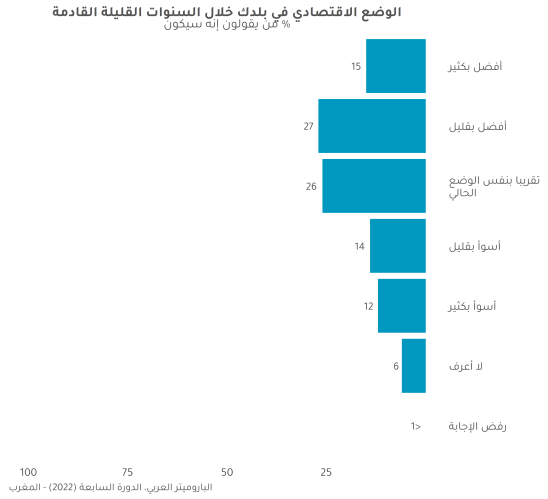

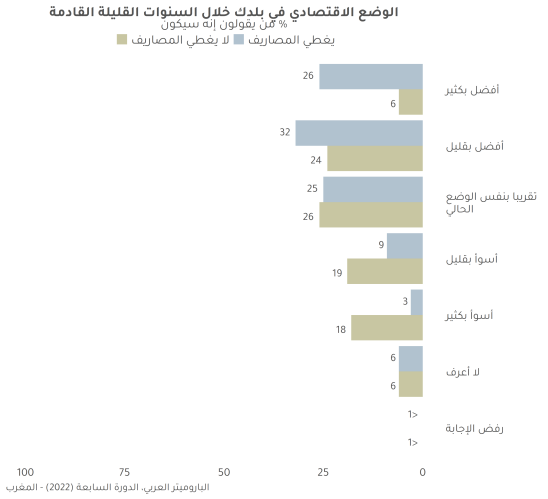

لتحقيق هذا، يرى المواطنون أن على حكومتهم خلق فرص عمل جديدة وخفض تكاليف المعيشة ورفع الأجور بالنسبة لحملة الوظائف حالياً. يقول ربع المواطنين (23 بالمئة) إن خلق فرص عمل جديدة هو أهم إجراء يمكن أن تلجأ إليه الحكومة لتحسين الظروف الاقتصادية، ويقول 22 بالمئة إنهم يرغبون في أن تخفض الحكومة تكاليف المعيشة كحل للأزمة، و15 بالمئة يرغبون في زيادة الأجور. يُلاحظ أن الوضع الاقتصادي الاجتماعي والتعليم ومكان السكن (إما الريف أو الحضر) هي

مؤشرات واضحة على اختلاف الأولويات بين المواطنين. من حصلوا على تعليم ثانوي أو أقل (25 بالمئة) يقبلون بواقع الضعف مقارنة بحملة الشهادات الجامعية (12 بالمئة) على القول بأن أهم تحرك حكومي لتحسين الاقتصاد هو تقليل تكاليف المعيشة. بالمثل فإن 15 بالمئة ممن يمكنهم تغطية نفقاتهم ينزعون للتركيز على أهمية تقليل تكاليف المعيشة، بالمقابل فإن 26 بالمئة ممن لا يمكنهم هذا يشيرون إلى نفس الأولوية. إضافة إلى المذكور، يقول 18 بالمئة من سكان الحضر إن تقليل نفقات المعيشة يجب أن يكون أبرز إجراء حكومي لمواجهة الأزمة، بينما يقول الأمر نفسه 27 بالمئة من سكان المناطق الريفية.

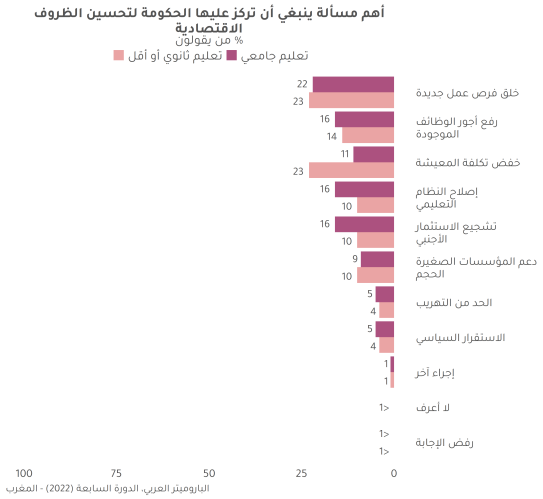

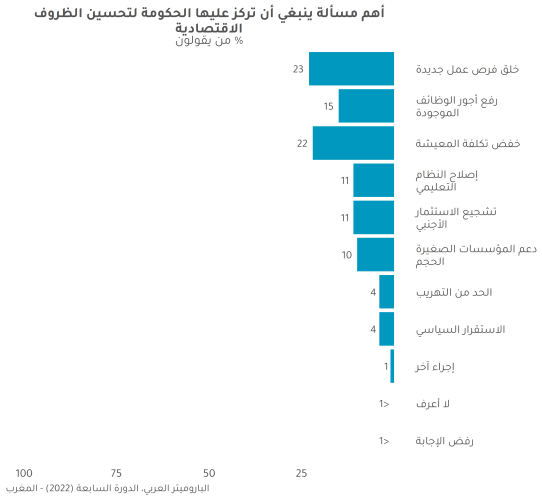

وأخيراً، وفي خضم ارتفاعات تاريخية في أسعار المحروقات،[11] يرى 27 بالمئة من المواطنين أنه يجب زيادة المساعدات والدعم للمواطنين في الميزانية السنوية المقبلة. هذه الأولوية تحتل نفس الترتيب إلى جانب دعوات زيادة الإنفاق على الرعاية الصحية (28 بالمئة) لكن تفوق كثيراً دعوات الإنفاق أكثر على المنظومة التعليمية (15 بالمئة). المواطنون الذين يواجهون صعوبات في تغطية نفقاتهم (34 بالمئة منهم) يبلغ إقبالهم الضعف على القول بأن المساعدات للمواطنين يجب أن تكون أولوية إنفاق الحكومة الأولى. ويقارن هذا بـ 18 بالمئة فقط ممن يمكنهم تغطية نفقاتهم. يُلاحظ أن السلطات المغربية على مدار العقد الماضي قد قللت كثيراً من نسب الدعم والمساعدات التي اعتمد عليها المواطنون لعقود، وتحاول استبدالها بالدعم المباشر للعائلات الأكثر احتياجاً. يظهر من هذا أن الكثير من المغاربة قد يرغبون في عكس اتجاه هذه التغييرات أو أن ترجع المساعدات كخطوة ملموسة وواضحة قادرة على التعاطي مع ارتفاع تكاليف المعيشة.

[11] انظر https://middle-east-online.com/en/fuel-prices-reach-all-time-highs-morocco

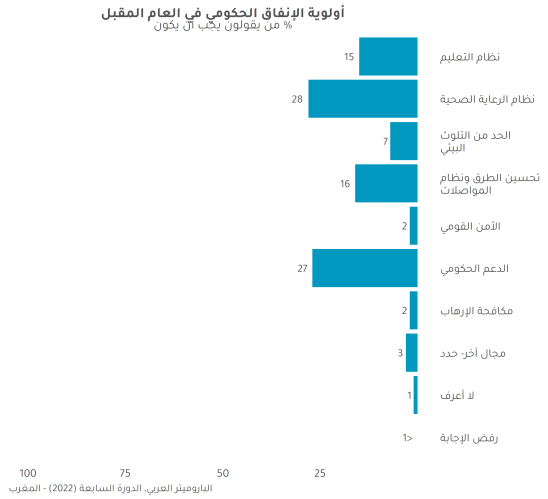

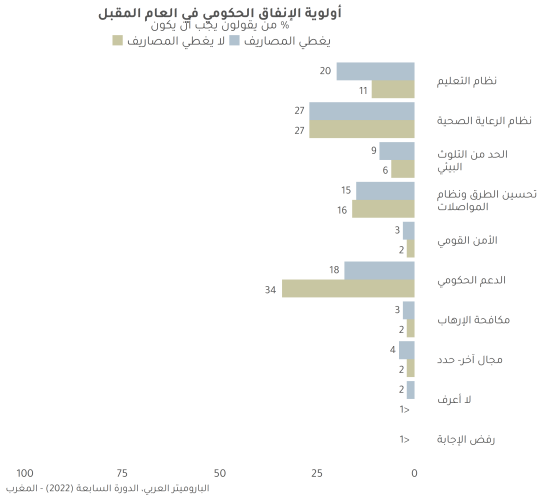

أداء الحكومة

للتصدي للتغيرات التي تواجه المغرب أثناء وقبل مرحلة جائحة كورونا، انتهجت السلطات المغربية نهجاً يغلب عليه الحلّ الأمني للتصدي للتحديات (التي تشمل التهديدات من الجماعات المتطرفة والعنيفة) وفي بعض الأحيان جاء هذا على حساب النهج الإنمائي الذي يركز على التنمية الاجتماعية والاقتصادية.[12] تقييمات هذه الاستراتيجية تظهر في الدورة السابعة من الباروميتر العربي، حيث يتبين أن المواطنين أكثر رضا عن الأداء الحكومي فيما يخص توفير الأمن، مقارنة بتقديرهم لأداء الحكومة فيما يخص التنمية. إجمالاً، يقول ثلاثة أرباع المواطنين (74 بالمئة) إن الأداء الحكومي في ملف الأمن والاستقرار جيد جدا أو جيد. والنسب أعلى في أوساط الأعلى تعليماً مقارنة بالحاصلين على الشهادة الثانوية على الأكثر (81 بالمئة مقابل 71 بالمئة)، وفي أوساط من يمكنهم تغطية نفقاتهم مقارنة بمن لا يمكنهم ذلك (78 بالمئة مقابل 67 بالمئة) والناطقين بالعربية مقابل الناطقين بالأمازيغية (78 بالمئة مقابل 67 بالمئة)، والسبب في الأرجح هو حملة الحكومة العنيفة على الحركات الاجتماعية بمناطق الريف وجبال الأطلس، وهما من مواطن السكان الأمازيغ.[13]

[12] انظر https://mipa.institute/7003

[13] انظر https://www.reuters.com/article/us-morocco-rights/human-rights-in-morocco-deteriorate-in-18-2017-rights-group-idUSKCN1N65X4

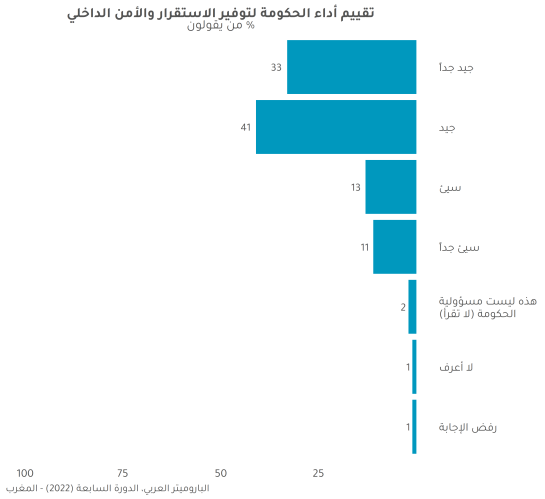

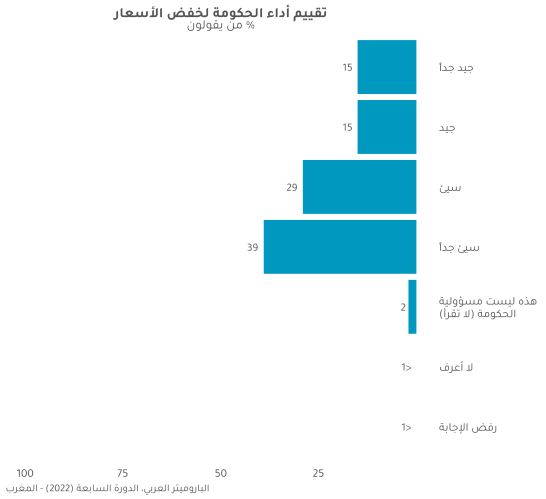

على النقيض، يقول أقل من 37 بالمئة من المواطنين إن الحكومة تبلي بلاء حسناً في تقليل الفارق بين الأغنياء والفقراء، ويقول 3 فقط من كل 10 مغاربة الأمر نفسه عن الحد من التضخم. يتبين أن الأكثر ثراء والأفضل تعليماً في المغرب هم الأكثر تصوراً بأن الحكومة تحسن العمل على ملف التنمية. من بين الأعلى تعليماً، يرى 43 بالمئة أن الحكومة تبلي بلاء حسناً في تضييق فجوة الثروة، بينما يرى 36 بالمئة الأمر نفسه فيما يخص مكافحة التضخم. بالمثل، يصنف نحو نصف المغاربة الأعلى نصيباً من الثروة (47 بالمئة) الأداء الحكومي فيما يخص تقليل فجوة الثروة بشكل إيجابي، بينما يصنّف 4 من كل 10 منهم (37 بالمئة) بشكل إيجابي أداء الحكومة في التصدي للتضخم. يُلاحظ أن ثلاثة أرباع المواطنين بجهة بني ملال خنيفرة يستحسنون أداء الحكومة في الحفاظ على استقرار الأسعار، أكثر من أية جهة أخرى.

إن التفاوت بين تقديرات المواطنين للأداء الحكومي في الملف الأمني على جانب والملف التنموي على الجانب الآخر يظهر بوضوح في مستوى ثقة المغاربة في مؤسسات الدولة والهيئات الحكومية، رغم أن مستوى الثقة قد تحسن عموماً منذ 2018. يعرب المواطنون عن ثقة واسعة في الهيئات الأمنية، الأرجح بسبب زيادة ظهور أداء الهيئات الأمنية على مدار العقد الماضي في الإعلام، لا سيما الشرطة.[14] إجمالاً، يثق 77 بالمئة من المواطنين كثيراً أو كثيراً جداً في القوات المسلحة، ومستوى الثقة أعلى قليلاً في صفوف المواطنين الأعلى نصيباً من الثروة، وغير الأمازيغ، والأعلى تعليماً. كما أن 72 بالمئة من المواطنين يثقون في الشرطة. نسبة من يثقون في الشرطة أعلى في أوساط أصحاب التعليم الجامعي (80 بالمئة) ومن يمكنهم تغطية نفقاتهم (79 بالمئة) وغير الأمازيغ (77 بالمئة). بالمثل، فإن 65 بالمئة من المواطنين يثقون في الدرك الملكي، والأعلى نصيباً من الثروة والتعليم (80 بالمئة و75 بالمئة على التوالي) هم الأكثر ثقة.

[14] انظر https://www.moroccoworldnews.com/2019/06/274854/jeune-afrique-portrait-morocco-supercop-abdellatfi-hammouchi

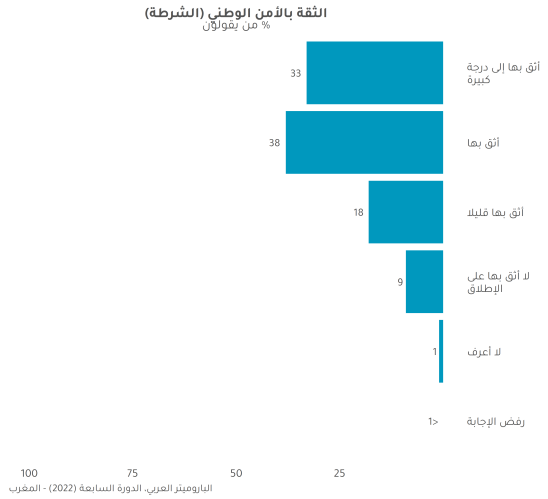

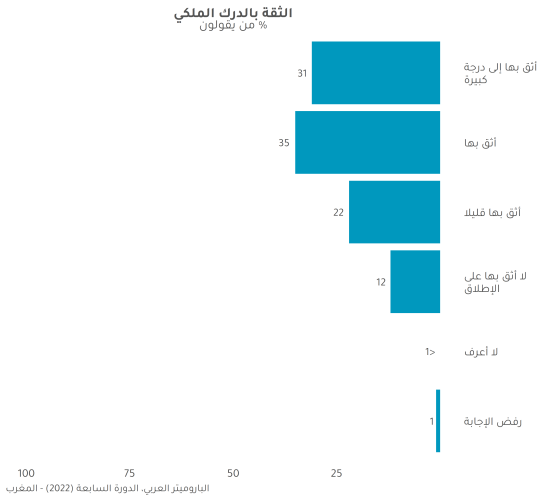

يُلاحظ أن غير الناطقين بالأمازيغية يقبلون بواقع 17 نقطة مئوية أكثر على الثقة في الدرك الملكي، مقارنة بالناطقين بالأمازيغية (74 بالمئة مقابل 57 بالمئة)، بينما من يعتبرون أنفسهم عربا يقبلون بواقع 12 نقطة مئوية أكثر على الثقة بالدرك (69 بالمئة) مقارنة بمن يعتبرون أنفسهم أمازيغ (57 بالمئة). بينما الشرطة تعمل في المدن، فإن الدرك يعملون أكثر في المناطق الريفية، وهي المناطق التي بها تركز سكاني أعلى من المواطنين الذين يعتبرون أنفسهم أمازيغ.

أقل من 4 من كل 10 مغاربة يثقون في الحكومة الوطنية والبرلمان ورئيس الحكومة، ربما لأن الكثيرين لا يثقون في العملية الانتخابية بشكل عام. إجمالاً، تقول نسبة كبيرة من المواطنين (39 بالمئة) إن الانتخابات البرلمانية الأخيرة لم تكن حرة أو نزيهة، مقارنة بـ 20 بالمئة ممن يقولون إنها كانت حرة ونزيهة، و25 بالمئة ممن يقولون إنها كانت حرة ونزيهة لكن بها مشاكل بسيطة. يُلاحظ أن المواطنين الذين لا يمكنهم تغطية نفقاتهم يقبلون بواقع الضِعف على القول بأن الانتخابات لم تكن حرة أو نزيهة قياساً إلى المواطنين الأكثر ثراء (50 بالمئة مقابل 27 بالمئة).

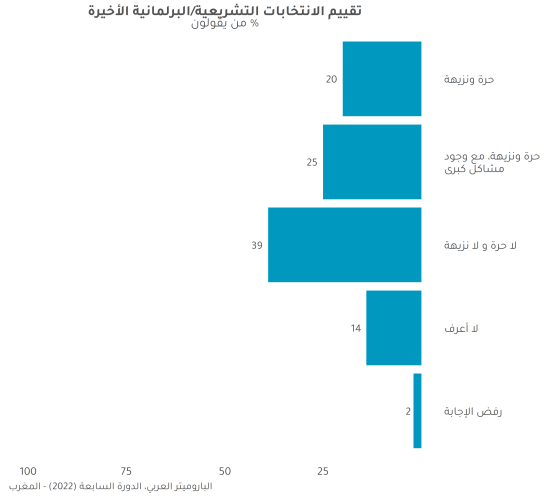

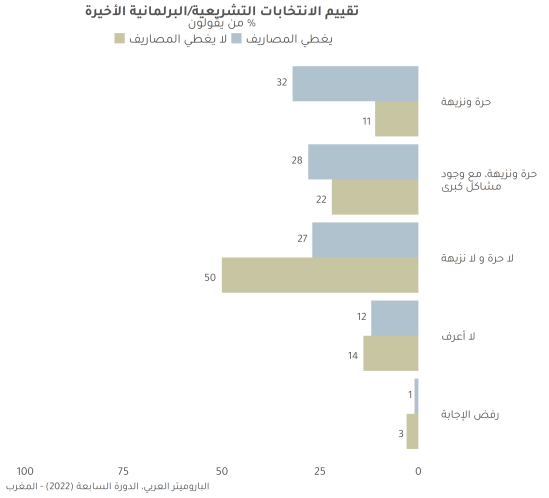

في المجمل، يثق 33 بالمئة من المواطنين في البرلمان، ويمثل هذا تحسناً كبيراً منذ 2018 (12+ نقطة مئوية). الأعلى تعليماً والأفضل دخلاً (من حيث تغطية المصاريف) في المغرب هم الأكثر إقبالاً على القول بالثقة في البرلمان (43 بالمئة و46

بالمئة). هناك نسب قليلة أيضاً ممن يثقون في رئيس الحكومة (34 بالمئة) الذي تم انتخابه قبل عام. المواطنون الأفضل تعليماً يقبلون بواقع 10 نقاط مئوية أكثر على الثقة في رئيس الحكومة مقارنة بالحاصلين على التعليم الثانوي أو أقل (42 بالمئة مقابل 32 بالمئة)، بينما الأعلى نصيباً من الثروة يقبلون بواقع 25 نقطة مئوية أكثر على الثقة برئيس الحكومة مقابل من يواجهون صعوبات في تغطية النفقات (48 بالمئة مقابل 23 بالمئة). كما أن أقل من 3 من كل 10 (29 بالمئة) من الناطقين بالأمازيغية يثقون به، مقارنة بـ 38 بالمئة من غير الناطقين بالأمازيغية.

أخيراً، فإن 37 بالمئة من المواطنين يثقون بالحكومة الوطنية، بعد أن كانت النسبة 29 بالمئة في 2018. الأعلى ثراء يقبلون بواقع الضعف وأكثر على الثقة بالحكومة (51 بالمئة) مقارنة بمن لا يمكنهم تغطية نفقاتهم (25 بالمئة) في حين أن الأعلى تعليماً يقبلون بواقع 14 نقطة مئوية أكثر على الثقة بالحكومة مقابل من حصلوا على الشهادة الثانوية أو أقل (48 بالمئة مقابل 4 بالمئة). جهوياً، فإن قلة من المواطنين بجهة الشرق يثقون بالحكومة (16 بالمئة) وهي نسبة دون المستوى الوطني بكثير. من المثير للانتباه أن المواطنين يثقون أكثر في الحكومات الجهوية (45 بالمئة) والمحلية (46 بالمئة) من ثقتهم في الحكومة الوطنية. كما أن مستويات الثقة هذه أعلى أكثر من أية دولة أخرى بالمنطقة شملها استطلاع الباروميتر العربي في 2021 و2022، ويرجح أن السبب هو مبدأ قرب هذه المستويات الحكومية دون الوطنية من احتياجات المواطن ومبادرة الجهوية المتقدمة. المواطنون الأعلى ثراء يقبلون بواقع 21 نقطة مئوية أكثر على الثقة بالحكومة المحلية (58 بالمئة مقابل 37 بالمئة) مقارنة بمن لا يمكنهم تغطية الاحتياجات الأساسية، وتبلغ النسبة الضِعف تقريباً فيما يتعلق بالثقة في الحكومة الجهوية (60 بالمئة مقابل 33 بالمئة).

لتحسين مستويات الثقة بالمؤسسات الحكومية، اقترح الكثيرون برامج للإصلاح السياسي. سأل الباروميتر العربي مواطني الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عن الإصلاحات السياسية في بلادهم، بما يشمل كيف يرغبون في إدخال الإصلاحات. إجمالاً، يقول نصف المواطنين المغاربة تقريباً (46 بالمئة) إنهم يرغبون في حدوث الإصلاحات على مرة واحدة، مقارنة بـ 43 بالمئة يقولون إنها يجب أن تتم تدريجياً على مراحل، بينما يقول أقل من 1 من كل 10 مواطنين (8 بالمئة) إنه لا حاجة للإصلاحات من الأساس. بينما المواطنون الأعلى ثراء (51 بالمئة) يرغبون أكثر في إصلاحات سياسية تدريجية، فإن من لا يمكنهم تغطية النفقات الأساسية (53 بالمئة منهم) يقبلون أكثر على الرغبة في حدوث الإصلاحات بشكل سريع غير تدريجي. كما أن الناطقين بالأمازيغية يقبلون بواقع 14 نقطة مئوية أكثر على القول بضرورة حدوث الإصلاحات السياسية على دفعة واحدة، مقارنة بالناطقين بغير الأمازيغية (54 بالمئة مقابل 40 بالمئة). هذا المستوى من الإلحاح والضرورة الذي يصفه المواطنون يعني أنه ربما يجب أن تفكر الحكومة في إصلاحات أكثر جذرية من المعدل المعمول به حتى الآن، وقد يساعد هذا في تحسين مستويات الثقة في الحكومة.

الخدمات العامة

تترافق مستويات الثقة المتدنية بالمؤسسات العامة مع مستويات الرضا المُسجلة عن مختلف الخدمات العامة، مثل التعليم والرعاية الصحية وجودة الشوارع والطرق، وجمع القمامة. كما أظهرت استطلاعات الباروميتر العربي السابقة، فإن مستوى الرضا عن التعليم والصحة يمثل مشكلة تحتاج الحكومة التركيز عليها. في 2022، يتبين رضا 23 بالمئة فقط من المواطنين عن منظومة الرعاية الصحية، وهي نسبة تقع دون المتوسط على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لكن أفضل قليلاً من نسبة 2018 (كانت 18 بالمئة). في مثال آخر على الانقسام الاجتماعي الاقتصادي، فإن المؤشرات الديمغرافية الوحيدة التي تبرز فيما يخص هذا الملف هما مستوى التعليم والدخل. بينما 38 بالمئة من المغاربة أصحاب التعليم العالي راضون عن الرعاية الصحية، فإن 18 بالمئة فقط من حملة الشهادات الثانوية أو المستويات التعليمية الأقل راضون عن المنظومة. وثمة فجوة أكبر، حيث أن 39 بالمئة من أصحاب الدخول الأفضل في المغرب راضون عن الرعاية الصحية، مقارنة بـ 12 بالمئة فقط ممن لا يمكن لدخلهم تغطية نفقاتهم. كما أن 26 بالمئة من المواطنين بالمناطق الحضرية راضون عن نظام الرعاية الصحية، مقارنة بـ 18 بالمئة من سكان المناطق الريفية. و26 بالمئة ممن يعرفون أنفسهم بصفتهم عرب راضون عن الرعاية الصحية مقارنة بـ 16 بالمئة فقط من الذين يعرفون أنفسهم كأمازيغ. هذه الاختلافات الكبيرة في التصورات يمكن أن تكون متصلة بمدى قدرة المواطنين على الوصول للرعاية الصحية الجيدة: بينما المواطنون الفقراء ومن الطبقة العاملة يمكنهم الاعتماد فقط على الرعاية الصحية الحكومية - وبها عدد من مواطن الضعف المعروفة - فالمواطنون الأعلى دخلاً يستخدمون مرافق الرعاية الصحية بالقطاع الخاص، وهي أعلى كفاءة وأفضل جودة.

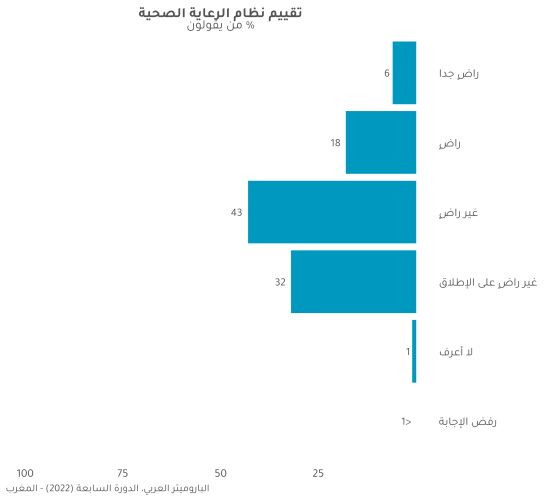

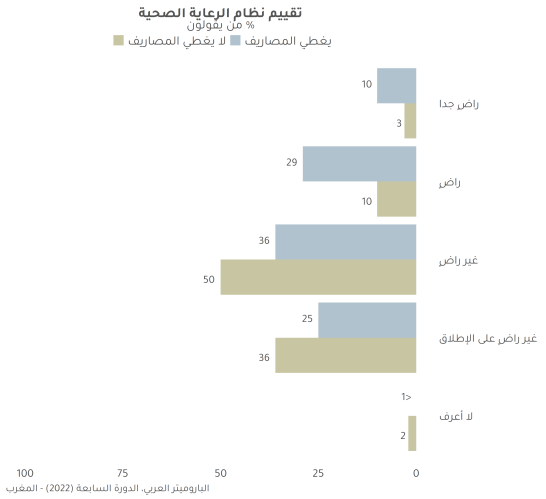

ورداً على سؤال يطلب تحديد وترتيب نقاط ضعف الرعاية الصحية، كان السبب الأكثر ذكراً هو عدم كفاية المستشفيات اللازمة لتوفير الرعاية المناسبة، حيث يقول 31 بالمئة من المواطنين هذا الأمر، ثم 22 بالمئة يقولون إن أكبر نقطة ضعف هي ارتفاع تكاليف الرعاية، وقد كشفتها جائحة كورونا. يُلاحظ أن المواطنين الذين يعرفون أنفسهم بصفتهم أمازيغ يقبلون بواقع 7 نقاط مئوية أكثر على القول بأن عدم كفاية المستشفيات هو أكبر نقطة ضعف في الرعاية الصحية، مقارنة بمن يعرفون أنفسهم كعرب (36 بالمئة مقابل 29 بالمئة). من ثم، لدى السؤال عن الأولوية الأساسية للإنفاق الحكومي، كان الإنفاق على الرعاية الصحية على رأس قائمة الأولويات بالنسبة إلى 28 بالمئة من المواطنين. والنسب أكبر في أوساط المواطنين الأكبر سناً، حيث يقول 31 بالمئة ممن يبلغون 30 عاماً فأكبر إن الرعاية الصحية هي الأولوية الرئيسية للإنفاق، مقارنة بـ 19 بالمئة من الشريحة العمرية 18-29 عاماً. كما يقول 3 من كل 10 مواطنين من حملة الشهادة الثانوية فقط أو أقل إن الرعاية الصحية هي الأولوية الأساسية، مقابل 2 من كل 10 مواطنين من أصحاب التعليم العالي.

بالمثل، فإن المواطنين غير راضين بقدر كبير عن التعليم، لا سيما في خضم الضغوط الكبيرة التي تعرضت لها المنظومة في ظل الجائحة. ربع المغاربة فقط راضون تماماً أو راضون عن النظام التعليمي. هنا أيضاً يتبين أن أصحاب التعليم العالي يقبلون على الإحساس بالرضا عن المنظومة التعليمية بواقع 10 نقاط مئوية أكثر من أصحاب التعليم الثانوي فأقل (32 بالمئة مقابل 22 بالمئة). كما أن 35 بالمئة من المواطنين الذين يغطي دخلهم نفقاتهم راضون عن المنظومة التعليمية، مقارنة بـ 17 بالمئة فقط ممن لا يمكنهم تغطية نفقاتهم. هذا الفارق بواقع 18 نقطة مئوية يُظهر انقساماً طبقياً كبيراً في التصورات عن جودة التعليم في المغرب. المدهش أن نحو 1 فقط من كل 10 مواطنين في طنجة تطوان الحسيمة يحملون آراء إيجابية نحو النظام التعليمي، وهي نسبة أقل بكثير من المتوسط الوطني.

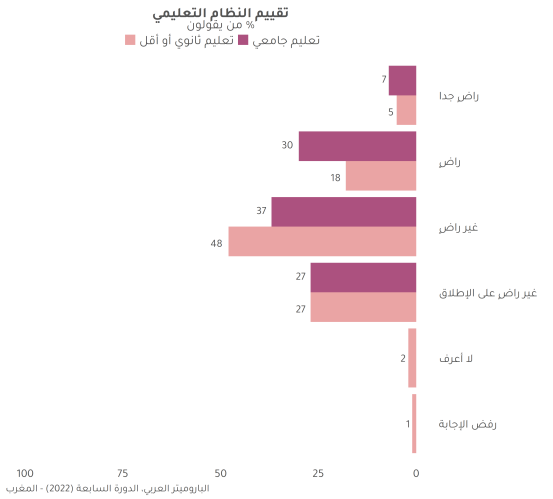

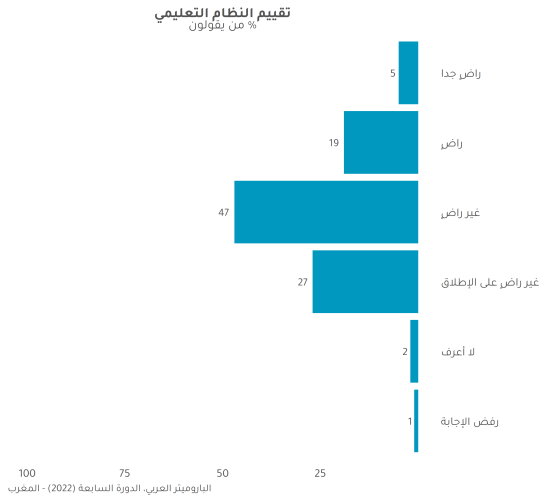

لكي نفهم بشكل واضح لماذا لا يشعر المغاربة بالرضا عن المنظومة التعليمية، اشتمل استطلاع الدورة السابعة من الباروميتر العربي على سؤال عن التحديات التي تواجه الطلاب في قاعات الدرس، وأفضل السبل التي يمكن أن تتبعها الحكومة لمواجهة أزمة التعليم. هناك تباين كبير في رؤية المواطنين لأكبر تحدٍ يواجه الأطفال بالمدارس في المغرب: يقول 18 بالمئة إن المشكلة الأساسية هي ازدحام الصفوف الدراسية، ويقول 15 بالمئة إنها نقص وسائل المواصلات، ويقول 13 بالمئة إن المشكلة الأساسية هي غياب التكنولوجيا الحديثة والبنية التحتية المتداعية. يعتبر المواطنون في المناطق الريفية أن عدم توفر المواصلات هي المشكلة الأكبر، مقارنة بمن يعيشون في الحضر (23 بالمئة مقابل 10 بالمئة)، والأرجح هو لأن المدارس تقع بعيداً عن القرى بالمناطق الريفية، وكثيراً ما يواجه الطلاب صعوبات في الانتقال إليها. على النقيض، فإن التكنولوجيا القديمة كانت التحدي الذي يصنفه المواطنون في المدن بصفته أكبر مشكلة، مقارنة بنسبة من يعتبرونه كذلك من سكان المناطق الريفية (16 بالمئة مقابل 8 بالمئة).

وهناك توجهات مشابهة في الحلول التي يرغب فيها المواطنون للتحديات التعليمية. لدى السؤال عن الإجراء الأهم لتحسين التعليم العام، كان أكثر أمرين يتم ذكرهما هما تقليل عدد الطلاب بالفصول (21 بالمئة) وتحسين تدريب المعلمات والمعلمين (20 بالمئة). يُلاحظ أن هناك فارق كبير بحسب مكان السكن في المناطق الحضرية أو الريفية، حيث يرغب المواطنون بالمناطق الريفية في تركيز الحكومة على إعادة بناء المدارس (19 بالمئة مقابل 11 بالمئة) والمواطنون في المدن يدعمون تحسين التكنولوجيا في المدارس (18 بالمئة مقابل 10 بالمئة)، ما يسلط الضوء على التباين في التصورات حول البنى التحتية للمدارس بين الريف والحضر. بالمثل، بينما يشير 3 من كل 10 مواطنين يعيشون في جهة سوس ماسة إلى عدد الطلاب في الفصول، فإن 1 من كل 10 مواطنين فقط يقولون بالمثل في جهة درعة تافيلالت. كما أن نحو 2 من كل 10 مواطنين بجهتيّ مراكش آسفي (19 بالمئة) وبني ملال خنيفرة (18 بالمئة) يقولون إن ازدحام الصفوف الدراسية هي أكبر تحدٍ يواجه الأطفال في المدارس.

رغم أن هناك أغلبيات غير راضية عن جودة الشوارع والطرق وجمع القمامة في المغرب، فإن درجة الرضا عن هذه الخدمات تبلغ مستوى أعلى من الرضا عن التعليم العام. إجمالاً، هناك نسب متشابهة من المواطنين ممن يشعرون بالرضا أو الرضا التام عن جودة الشوارع (41 بالمئة) وجمع القمامة (45 بالمئة). مع استمرار هذا التوجه العام، فإن الاختلافات في الآراء حول جودة الشوارع وجمع النفايات تقع بين أصحاب المستويات التعليمية المختلفة وبحسب المستوى الاجتماعي الاقتصادي والسكنى بالريف أو الحضر. بينما 54 بالمئة من المواطنين أصحاب التعليم العالي راضون عن جودة الشوارع، فإن 37 بالمئة فقط من الحاصلين على التعليم الثانوي على الأكثر راضون عنها. بالمثل، فإن 54 بالمئة من أصحاب التعليم العالي راضون عن مستوى خدمات جمع القمامة، مقارنة بـ 43 بالمئة ممن حصلوا على تعليم ثانوي فقط أو أقل. كما أن 59 بالمئة من المواطنين القادرين على تغطية النفقات راضون عن جودة الشوارع، مقارنة بـ 29 بالمئة فقط ممن لا يمكنهم تغطية نفقاتهم، في حين أن 58 بالمئة من المواطنين القادرين على تغطية النفقات راضون عن مستوى خدمات جمع القمامة، مقابل 37 بالمئة ممن لا يمكنهم تغطية نفقاتهم. وأخيراً، فإن 48 بالمئة من المواطنين بالمناطق الحضرية راضون عن جودة الشوارع (أغلبها مرصوفة في المدن) مقارنة بـ 30 بالمئة فقط ممن يعيشون بمناطق ريفية، حيث أغلب طرق القرى غير معبّدة، والطرق الرئيسية غير مُرضية المستوى.

تقييم جودة الطرقات
% ممن يقولون

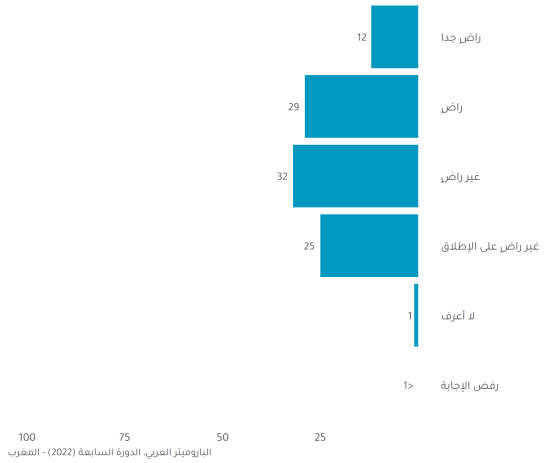

الباروميتر العربي، الدورة السابعة (2022) - المغرب

تقييم خدمات جمع النفايات
% من يقولون

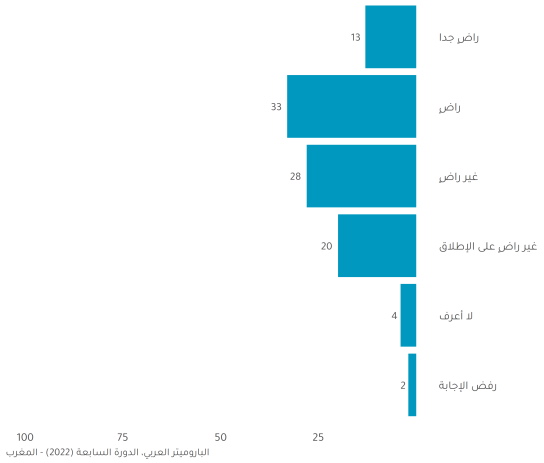

الباروميتر العربي، الدورة السابعة (2022) - المغرب

الفساد

الفساد عامل مهم يؤثر على جودة الخدمات الاجتماعية ويمكن أن يعرقل الثقة في المؤسسات العامة. يستمر الباروميتر العربي في سؤال المواطنين بالمنطقة عن تصوراتهم حول انتشار الفساد في مؤسسات دولهم، ويقول أكثر من 7 من كل 10 مواطنين بالمغرب (72 بالمئة) إن الفساد منتشر في مؤسسات الدولة والهيئات الوطنية، وهي نسبة مماثلة لنسبة استطلاع 2018 (71 بالمئة). تصورات المواطنين عن الفساد ليست موحدة، حيث العوامل الاجتماعية الاقتصادية هي المحدد الديمغرافي الأهم للاختلاف في هذه التصورات. أصحاب التعليم العالي (67 بالمئة) يقبلون بواقع 7 نقاط مئوية أقل على الإقرار بانتشار الفساد مقارنة بأصحاب التعليم الثانوي أو أقل (74 بالمئة). و69 بالمئة من النساء يقلن إن الفساد منتشر، مقارنة بـ 75 بالمئة من الرجال. وثمة فجوة أكبر، حيث المواطنون الذين لا يمكنهم تغطية نفقاتهم (81 بالمئة) يقبلون بواقع 20 نقطة مئوية أكثر على القول بتفشي الفساد في مؤسسات الدولة والهيئات الوطنية، مقارنة بمن يمكنهم تغطية نفقاتهم (61 بالمئة).

الفساد في مؤسسات الدولة وأجهزتها الوطنية
% من يقولون إنه موجود

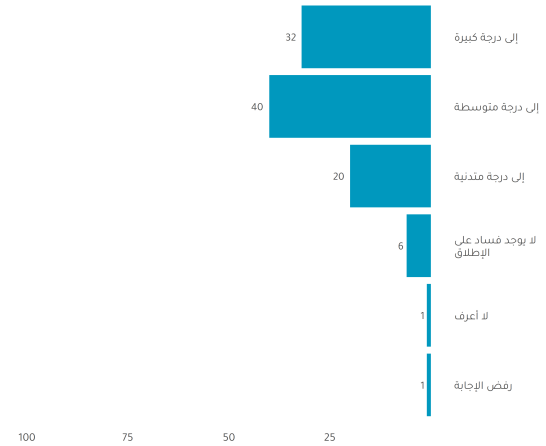

الباروميتر العربي، الدورة السابعة (2022) - المغرب

ولقد سأل الباروميتر العربي المواطنين عن تصوراتهم حول جهود الحكومة للتصدي للفساد في مؤسسات الدولة والهيئات الوطنية. في المجمل، يقول نصف المواطنين بالمغرب إن الحكومة تكافح الفساد بدرجة كبيرة أو متوسطة، والنسبة أعلى في أوساط الأكبر سناً (30 فأكبر)، وأصحاب التعليم الثانوي أو أقل، ومن لا يمكنهم تغطية نفقاتهم. بينما يقول نصف المواطنين في سن 30 عاماً فأكبر (51 بالمئة) إن الحكومة تكافح الفساد، فإن 42 بالمئة في الشريحة العمرية 18-29 عاماً يقولون بالمثل. يُقبل سكان المدن بواقع 8 نقاط مئوية أكثر على القول بمكافحة الحكومة للفساد، مقارنة بسكان المناطق الريفية (50 بالمئة مقابل 43 بالمئة). وكما سبق الذكر، فإن تصورات المواطنين إزاء العديد من القضايا تُرى أفضل من عدسة التعليم والوضع الاجتماعي الاقتصادي. يعتبر نصف المغاربة تقريباً (52 بالمئة) من أصحاب التعليم العالي أن الحكومة تبلي بلاء حسناً في مكافحة الفساد، مقارنة بـ 46 بالمئة من أصحاب التعليم الثانوي أو أقل. في الوقت نفسه، يرى 4 من كل 10 مواطنين لا يمكنهم تغطية نفقاتهم أن الحكومة تكافح الفساد بدرجة كبيرة أو متوسطة، مقارنة بنحو 6 من كل 10 مواطنين ممن يمكنهم تغطية نفقاتهم.

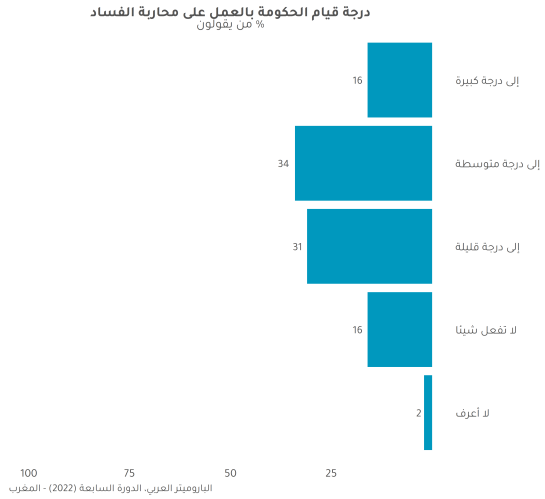

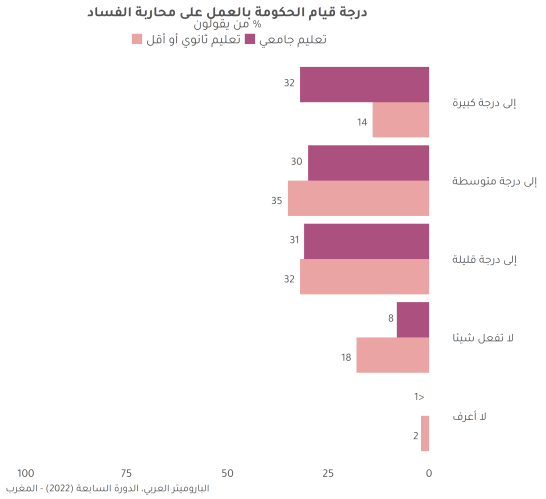

قد تكون هذه التصورات نتيجة لآمال الفئتين: إذ أوضحت بحوث منظمة الشفافية الدولية أن الفقراء عادة ما يتحملون أكثر أعباء طلبات الرشوة.[15] [16] من ثم فإن المغاربة الأكثر ثراء أقل عرضة للمعاناة من تداعيات الفساد المستشري، ومن ثم يتصورون أنه ليس منتشراً لأن الحكومة تكافحه بنجاح. على النقيض، فإن الفقراء والطبقة العاملة يرجح أنهم يعانون أكثر من الفساد، ومن ثم يكونون أقل إقبالاً على القول بأن الحكومة تبلي بلاء حسناً في مكافحته.

وفي بادرة أخرى على تفاوت التصورات حول أداء الحكومة على المستوى الوطني ومستوى الجهات، يرى المواطنون أن المستوى الجهوي أقل فساداً من المستوى الحكومي الوطني. لدى السؤال عن مدى انتشار الفساد على مستوى الجهات، قال 4 من كل 10 مواطنين إنه يكاد لا يوجد أي مسؤولين فاسدين على هذا المستوى، وهي النسبة الأعلى عبر مختلف دول المنطقة. يُلاحظ أن أصحاب التعليم العالي يؤيدون هذه المقولة بواقع 11 نقطة مئوية أكثر ممن حصلوا على تعليم ثانوي أو أقل (48 بالمئة مقابل 37 بالمئة). في الوقت نفسه، يُقبل المواطنون القادرون على تغطية نفقاتهم أكثر (بواقع الضِعف) على اعتبار أنه يكاد لا يوجد أي مسؤولين فاسدين على المستوى الجهوي، مقارنة بمن لا يمكنهم تغطية نفقاتهم (56 بالمئة مقابل 28 بالمئة).

الحريات والديمقراطية

تلعب الحريات الأساسية دوراً مهماً في السماح بالحوار الحر والمفتوح بين الحكومة ومواطنيها. تُظهر الدورة السابعة من الباروميتر العربي تحسّن تصورات المواطنين في المغرب عن درجة ضمان حرياتهم. لكن في الوقت نفسه، فإن البيانات

[15] انظر https://www.transparency.org/en/press/20071205-poor-families-hit-hardest-by-bribery-even-in-rich-countries-finds

[16] انظر https://www.transparency.org/en/blog/morocco-glaring-gaps-revealed-by-the-management-of-the-coronavirus-pandemic

الأخيرة تُظهر بوادر واضحة على تراجع للديمقراطية. رغم القيود المشددة المفروضة من السلطات المغربية لمكافحة جائحة كورونا، تقول نسب كبيرة من المواطنين إن الحريات الأساسية مضمونة في المملكة. إجمالاً، يرى 6 من كل 10 مواطنين إن حرية التعبير عن الرأي مضمونة لدرجة كبيرة أو متوسطة، وهي النسبة التي تحسّنت 12 نقطة مئوية منذ 2018. يُلاحظ أن المواطنين أصحاب التعليم العالي (72 بالمئة) أكثر إقبالاً على القول بأن حرية التعبير مضمونة، مقارنة بالحاصلين على التعليم الثانوي أو أقل (56 بالمئة). كما يقول 7 من كل 10 مواطنين قادرين على تغطية نفقاتهم إن حرية التعبير مضمونة، مقابل نصف المواطنين ممن لا يمكنهم تغطية نفقاتهم. وأخيراً، يرى الثلثان تقريباً من غير الناطقين بالأمازيغية أن حرية التعبير مضمونة، مقابل نصف الناطقين بالأمازيغية.

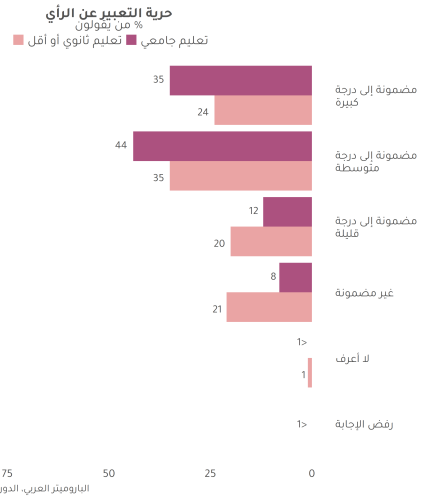

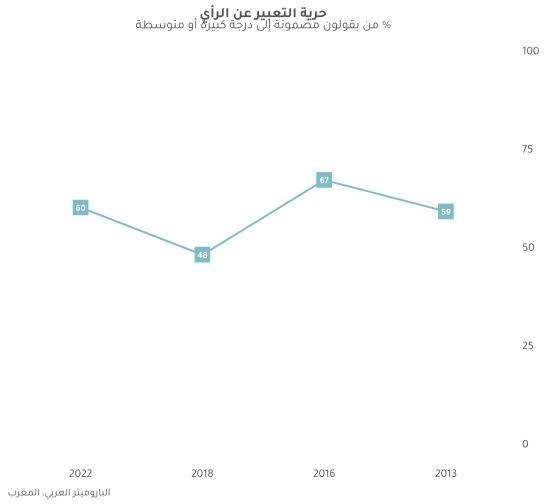

بالمثل، يقول 6 من كل 10 مغاربة (59 بالمئة) إن حرية الصحافة مضمونة، وهي نفس نسبة استطلاع عام 2018 (62 بالمئة). المواطنون الأفضل تعليماً وأعلى دخلاً لهم تصور مختلف حول هذه القضية أيضاً. بينما يقول 70 بالمئة ممن حصلوا على تعليم عال إن حرية الصحافة مضمونة، يقول بالمثل 55 بالمئة ممن حصلوا على التعليم الثانوي على الأكثر. كما أن 65 بالمئة من القادرين على تغطية نفقاتهم يقولون إن حرية التعبير مضمونة، مقابل 53 بالمئة فقط ممن لا يمكنهم تغطية نفقاتهم.

وأخيراً، يرى أقل من نصف المواطنين (45 بالمئة) أن حرية المشاركة في المظاهرات والمسيرات السلمية مضمونة. يُرجح أن السبب هو القيود التي فرضتها الحكومة على التجمعات الكبيرة في سياق مكافحة الجائحة، لكن ظلت قائمة بعد تراجع أعداد الإصابات بالفيروس. حيث قامت السلطات بقمع مظاهرات فئوية موسعة.[17] [18] من غير المدهش إذن أن أكبر اختلافات في التصورات حول حرية التظاهر هي بين الأعلى تعليماً (57 بالمئة) والحاصلين على التعليم الثانوي أو أقل (41 بالمئة).

[17] انظر https://english.alaraby.co.uk/news/moroccan-police-use-violence-disperse-protesting-teachers

[18] انظر https://www.ei-ie.org/en/item/23722:morocco-strikes-and-demonstrations-demand-better-conditions-for-contract-teachers

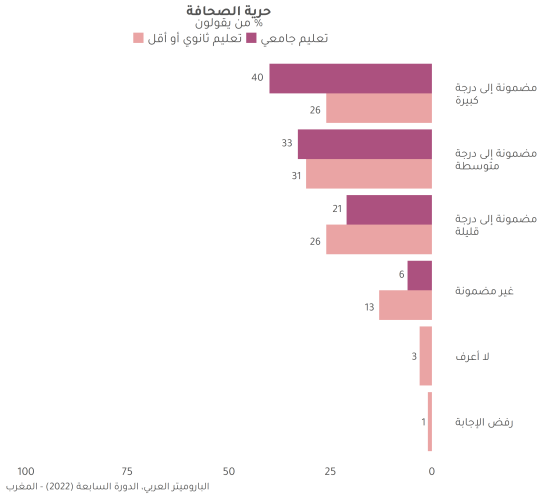

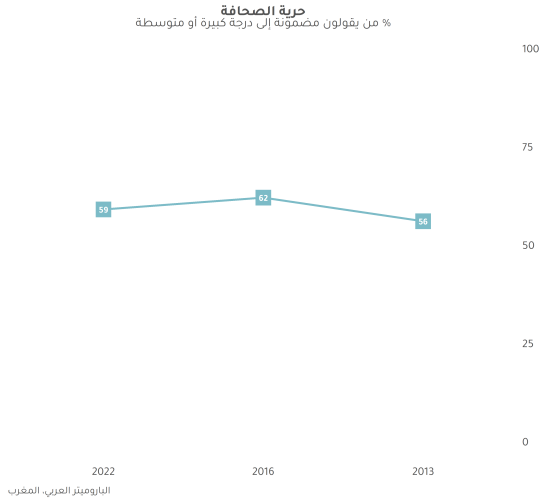

بينما التصورات حول الحريات قد تحسنت منذ استطلاع الدورة الخامسة من الباروميتر العربي في 2018، فإن التصورات إزاء الديمقراطية قد انحدرت. في الوقت الحالي، فإن المواطنين أكثر إقبالاً على الحُكم على الديمقراطية انطلاقاً من الأداء الاقتصادي، وتوفير الأمن والاستقرار، وليس بناء على جوانب الديمقراطية الإجرائية مثل الانتخابات الحرة والنزيهة أو أدوات المعارضة. على سبيل المثال يرى أكثر من 4 من كل 10 مواطنين أنه في ظل النظام الديمقراطي يكون الأداء الاقتصادي ضعيفاً، والنسب أعلى في أوساط الشريحة العمرية من 30 عاماً فأكبر (46 بالمئة)، وأصحاب التعليم العالي (45 بالمئة) ومن يمكنهم تغطية نفقاتهم (48 بالمئة). كما أن نسبة المغاربة المؤيدين للمقولة المذكورة قد زادت كثيراً بعد أن كانت 9 بالمئة فقط في 2016.

بالمثل، يقول 4 من كل 10 مواطنين إن النظم الديمقراطية غير حاسمة ومليئة بالمشاكل، لكن لم تظهر اختلافات تُذكر في التصورات بين الفئات الديمغرافية المختلفة. على أن عدد المواطنين المؤيدين لهذه المقولة قد زاد كثيراً منذ 2018، عندما أيد المقولة 14 بالمئة فحسب. والنتائج تختلف قليلاً بالنسبة للتصور حول كون النظم الديمقراطية غير فعالة في الحفاظ على النظام والاستقرار، إذ يرى 34 بالمئة من المواطنين أنها مقولة صحيحة. والمواطنون في سن 30 عاماً فأكبر يقبلون بواقع 8 نقاط مئوية أكثر على القول بصحة هذه المقولة، مقارنة بالشريحة العمرية 18 إلى 29 عاماً (36 بالمئة مقابل 28 بالمئة)، بينما من يمكنهم تغطية نفقاتهم (30 بالمئة) يقبلون بواقع 9 نقاط مئوية أكثر على تأييد المقولة، مقارنة بمن لا يمكنهم تغطية نفقاتهم (39 بالمئة).

يجدر بالملاحظة أنه رغم تزايد قلق المواطنين حول قدرة الديمقراطية على تقديم النتائج الاقتصادية والأمنية الفعالة، فهم ما زالوا يعتبرون النظم الديمقراطية أفضل من النظم الأخرى. لدى السؤال عن تصوراتهم عن مقولة "النظم الديمقراطية قد تكون بها مشكلات لكنها أفضل من النظم الأخرى"، يؤيد أكثر من النصف (54 بالمئة) هذه المقولة أو يؤيدونها بشدة، مع وجود اختلافات كبيرة بحسب السن والتعليم والوضع الاجتماعي الاقتصادي. أكثر من 6 من كل 10 مواطنين بقليل في الشريحة العمرية 18-29 عاماً يؤيدون هذا الرأي، مقارنة بنصف البالغين من العمر 30 عاماً فأكبر. كما أن ثلثيّ الحاصلين على التعليم العالي تقريباً يؤيدون المقولة، مقارنة بنصف الحاصلين على التعليم الثانوي أو أقل. وأخيراً، فإن 65 بالمئة ممن يمكنهم تغطية نفقاتهم يؤيدون هذه المقولة، مقابل 48 بالمئة ممن لا يمكنهم هذا. هذه النتائج تُظهر أن التعليم والاستقرار الاقتصادي مؤثران في نشر القيم الديمقراطية بين المواطنين.

الدين

يظهر من الأدلة أنه أثناء فترات الأزمة، كما في حالة جائحة كورونا، يزيد إقبال الكثير من الناس على الجانب الروحاني.[19] والمغرب ليس بالاستثناء على هذه القاعدة. مقارنة بالدورة الخامسة من استطلاع الباروميتر العربي الذي تم في 2018،

[19] انظر https://www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC8557987/

فإن مستويات التدين في المغرب قد زادت. في الوقت الراهن، قال 6 بالمئة فقط من المواطنين إنهم غير متدينين، مقارنة بـ 13 بالمئة في 2018. نسبة من قالوا إنهم غير متدينين تراجعت عبر مختلف الفئات الديمغرافية، لكن تحديداً في أوساط الشباب. في 2018، قال 22 بالمئة من المغاربة بين 18 و29 عاماً إنهم غير متدينين. حالياً، يقول بالمثل 10 بالمئة فقط من الشباب. كما أن أكثر من 6 من كل 10 مواطنين قالوا إنهم يصلون يومياً (64 بالمئة) بينما قال خُمس المواطنين إنهم يستمعون إلى القرآن يومياً.

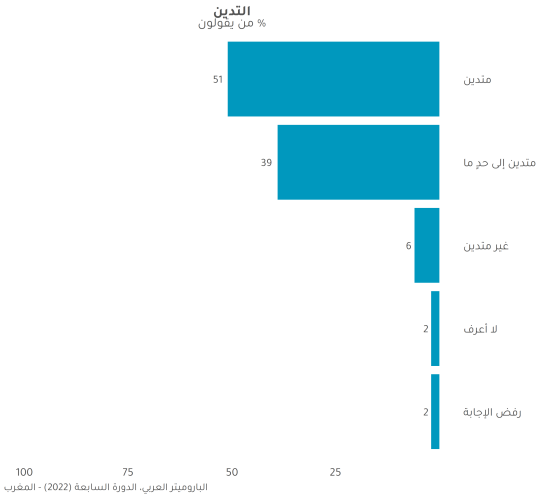

العنصرية والتمييز

يمر المغرب بتحول كبير في أنماط الهجرة. تتحول المملكة من بلد يهاجر الناس منه إلى بلد مهجر للعديد من المهاجرين من المنطقة، لكن بالأساس من أفريقيا جنوب الصحراء. إجمالاً، يرى 4 من كل 10 مواطنين بوجود التمييز ضد الأفارقة من جنوب الصحراء بدرجة كبيرة أو متوسطة، لكن التقديرات تتباين كثيراً بحسب الجهة. 6 من كل 10 مواطنين على الأقل بجهات العيون الساقية الحمراء (66 بالمئة) وسوس ماسة (61 بالمئة) والشرق (62 بالمئة) قالوا إن التمييز ضد المهاجرين من أفريقيا جنوب الصحراء في المغرب قائم، مقارنة بأقل من 4 من كل 10 مواطنين في جهات مراكش آسفي والدار البيضاء سطات (39 بالمئة هنا وهناك) وبني ملال خنيفرة (36 بالمئة) ودرعة تافيلالت وطنجة تطوان الحسيمة (35 بالمئة على التوالي)، وثلث المواطنين في مناطق فاس مكناس والداخلة وادي الذهب.

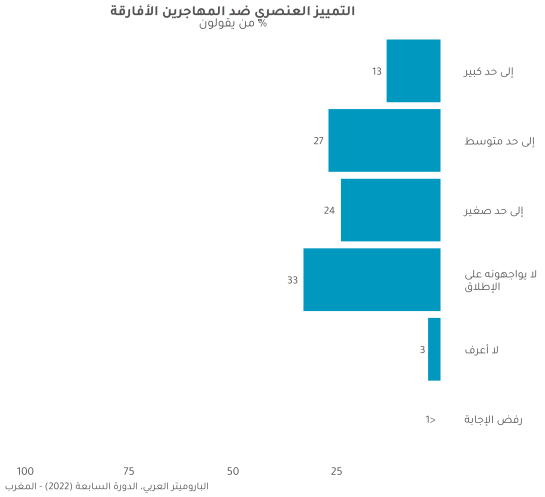

بالمثل، فإن أكثر من ثلث المغاربة (37 بالمئة) ذكروا أن التمييز العنصري مشكلة في بلدهم. يُلاحظ أن المغاربة الأكثر تعليما والأكثر ثراء هم أقل إقبالاً على التفكير باعتبار التمييز العنصري مشكلة بالمملكة. 3 من كل 10 مغاربة حصلوا على تعليم جامعي قالوا إن التمييز العنصري مشكلة في البلد، مقارنة بـ 4 من كل 10 حصلوا على التعليم الثانوي أو أقل. يجدر بالملاحظة أيضاً أن 45 بالمئة من المواطنين الذين لا يمكنهم تغطية نفقاتهم ذكروا أن التمييز العنصري مشكلة، مقارنة بـ 29 بالمئة ممن يمكنهم تغطية نفقاتهم. قد يكون السبب أن المهاجرين من أفريقيا جنوب الصحراء يعيشون في أحياء الطبقة العاملة، أكثر من العيش بالأحياء الأكثر ثراء حيث يعيش المواطنون المتعلمون أفضل والأعلى دخلاً. كما أن ثلاثة أرباع المواطنين بجهة الشرق قالوا إن التمييز العنصري مشكلة، والسبب المرجح هنا هو تركز عدد كبير من المهاجرين الأفارقة في تلك الجهة، لا سيما على مقربة من مدينة الناظور.[20]

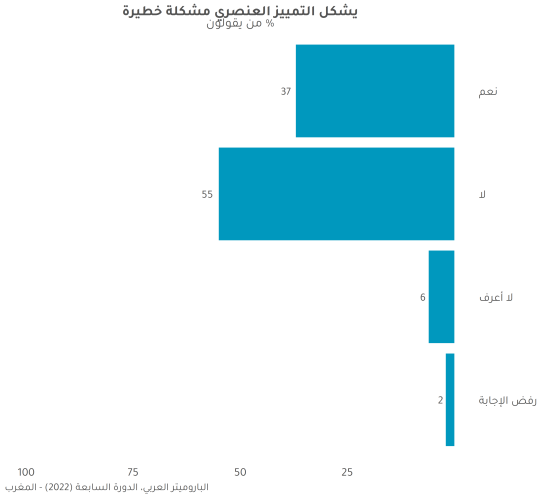

ولم يطرح استطلاع الدورة السابعة من الباروميتر العربي أسئلة عن تصورات المواطنين عن التمييز العنصري في بلادهم فقط، إنما سأل أيضاً عن التجارب الشخصية للمواطنين فيما يخص التمييز. إجمالاً، قال 11 بالمئة من المواطنين في

[20] انظر https://www.npr.org/2022/11/17/1134823910/nador-morocco-spain-migration-immigrants

المغرب إنهم تعرضوا لتعليقات أو عبارات عنصرية أو تمييزية بحقهم عدة مرات من بعض الأشخاص، وهي أعلى نسبة أجابت على هذا السؤال من بين جميع الدول المشمولة بالاستطلاع. المواطنون الأعلى دخلاً هم الأقل إقبالاً على القول بالتعرض لتعليقات عنصرية أو تمييزية، حيث قال منهم هذا 7 بالمئة فقط، مقارنة بـ 15 بالمئة ممن لا يمكنهم تغطية نفقاتهم. مواطنو جهة مراكش هم الأكثر إقبالاً على القول بالتعرض لمثل هذه التعليقات عدة مرات، حيث ذكر ذلك نحو 2 من كل 10 مواطنين هناك (18 بالمئة). كما أن نحو ربع المغاربة قالوا إنهم تعرضوا للتمييز مرة أو مرتين، وهي بدورها نسبة أكبر من أية دولة مشمولة بالاستطلاع. هنا أيضاً كان المعيار الديمغرافي الفارق هو الوضع الاجتماعي الاقتصادي، حيث قال 17 بالمئة ممن يمكنهم تغطية نفقاتهم إنهم تعرضوا للتمييز الشخصي مرة أو مرتين، مقارنة بـ 28 بالمئة ممن لا يمكنهم تغطية نفقاتهم. كما أن ثلث المغاربة (34 بالمئة) قالوا إنهم تعرضوا مرة واحدة على الأقل لتعليق عنصري أو تمييزي، وهي نسبة أعلى من أية دولة أخرى شملها استطلاع الدورة السابعة. أصحاب الدخول الأعلى أقل تعرضاً بكثير لتعليقات عنصرية أو تمييزية. ورُبع المواطنين (24 بالمئة) الذين يمكنهم تغطية نفقاتهم قالوا إنهم تعرضوا لواقعة عنصرية، مقارنة بأكثر من 4 من كل 10 مواطنين (43 بالمئة) ممن لا يمكنهم تغطية نفقاتهم.

الهجرة

يمكن الشعور بآثار الظروف الاقتصادية المتدهورة عبر عدة دول شملها الاستطلاع من رغبة المواطنين في الهجرة. لكن في المغرب تبين أن عدد الراغبين في الهجرة قد تراجع من 44 بالمئة في 2018 إلى 34 بالمئة هذا العام. السبب الرئيسي الذي ذكره المواطنون الراغبون في الهجرة هو الأسباب الاقتصادية (66 بالمئة) والطموحات التعليمية (19 بالمئة). هنا أيضاً فإن الرغبة في الهجرة ليست موحدة بين مختلف المواطنين. فالشباب بين 18 و29 عاماً يفكرون أكثر بكثير في الهجرة مقارنة بمن يبلغون من العمر 30 عاماً فأكبر (47 بالمئة مقابل 28 بالمئة). كما أنه وفي إشارة محتملة إلى ظاهرة هجرة الأدمغة، فإن 40 بالمئة من المواطنين أصحاب التعليم العالي قالوا إنهم يرغبون في الهجرة، مقابل 32 بالمئة ممن حصلوا على التعليم الثانوي على الأكثر. الرجال في المغرب يقبلون على الهجرة أكثر بواقع 41 بالمئة، مقابل 27 بالمئة من النساء اللاتي يفكرن في الهجرة. كما أن الوضع الاجتماعي الاقتصادي يمثل عاملاً تنقسم حوله الآراء إزاء الهجرة، حيث 39 بالمئة من المواطنين الذين لا يغطي دخلهم نفقاتهم قالوا إنهم يرغبون في الهجرة، مقارنة بـ 27 بالمئة ممن يمكنهم تغطية نفقاتهم الشهرية. وأخيراً، فإن سكان جهة العيون الساقية الحمراء وجهة درعة تافيلالت أقل رغبة بكثير في الهجرة مقارنة بالمتوسط الوطني (22 بالمئة و16 بالمئة)، مقارنة بمن يعيشون بجهة الشرق وطنجة تطوان الحسيمة (42 بالمئة و44 بالمئة على التوالي) وهي نسب أعلى من المتوسط الوطني.

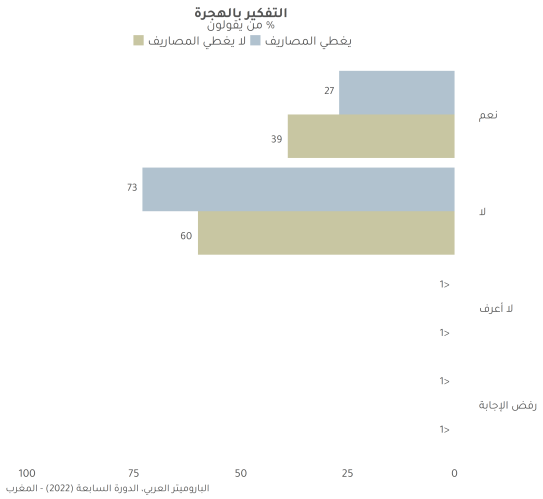

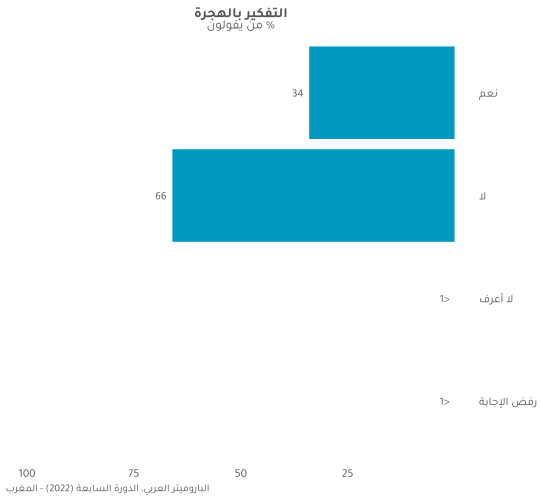

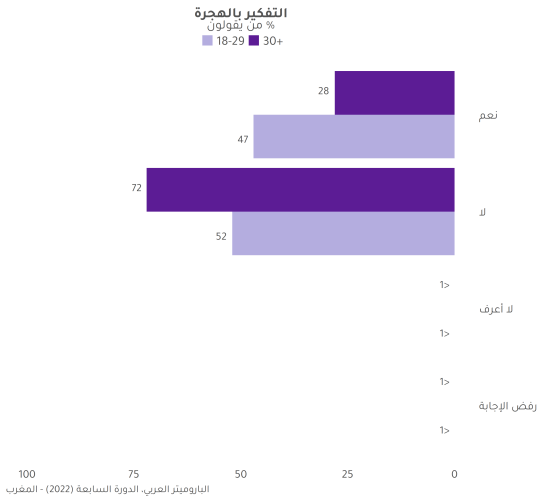

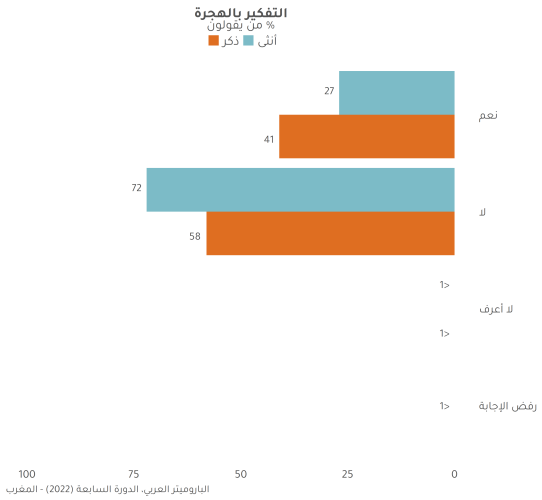

المغرب هو البلد الوحيد من بين الدول المستطلعة الذي تبين فيه وجود أكثر من نصف الراغبين في الهجرة (53 بالمئة) ممن قالوا إنهم قد يهاجرون دون توفر الأوراق الرسمية اللازمة، والنسبة أعلى بين الرجال (60 بالمئة) وسكان المناطق الريفية (61 بالمئة) وحملة الشهادات الثانوية أو أقل (58 بالمئة). من الجدير بالملاحظة أن الراغبين في الهجرة الذين ذكروا كونهم أمازيغ (61 بالمئة) أكثر إقبالاً على هذه الفكرة من الراغبين في الهجرة ممن وصفوا أنفسهم بأنهم عرب (51 بالمئة منهم). يمكن تفسير هذا من واقع الإحساس بالإحباط الذي تستشعره هذه المجموعات، لكن يمكن أن يكون متصلاً أيضاً بالسهولة النسبية للهجرة من المغرب مقارنة بدول المنطقة الأخرى، بسبب القرب الجغرافي الشديد للمغرب من عدة دول يهاجر إليها المواطنون، لاسيما دول غرب أوروبا (فرنسا) ووجود جاليات كبيرة جداً من المغاربة في غرب أوروبا.

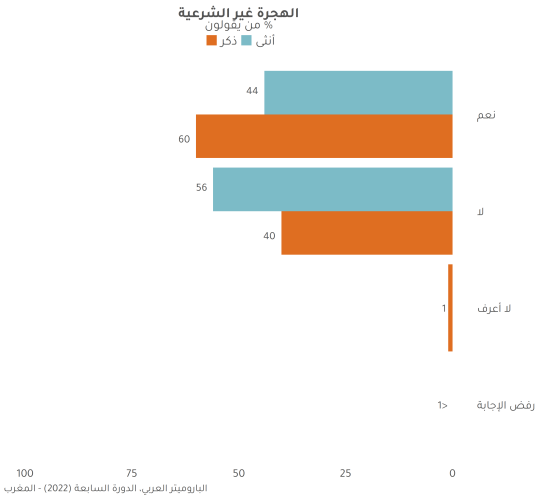

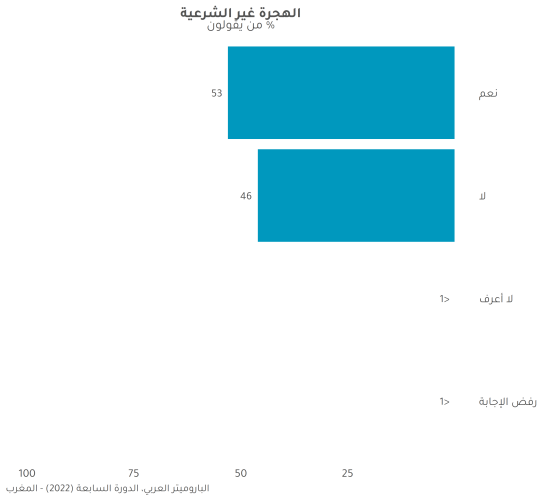

ومن بين دول المقصد الأوروبية، فإن إسبانيا هي المفضلة، حيث قال 25 بالمئة من المواطنين إنها وجهتهم المفضلة، ثم إيطاليا (24 بالمئة) وفرنسا (22 بالمئة) وألمانيا (19 بالمئة). يُلاحظ أن 21 بالمئة ممن يفكرون بالهجرة في المغرب قالوا إن كندا هي مقصدهم المفضل، إذ أن الآلاف من المغاربة قد هاجروا إلى منطقة كيبيك الناطقة بالفرنسية في كندا، حيث من الأسهل عليهم الاندماج بالمجتمع بفضل اللغة الفرنسية المشتركة، ومع تزايد أعداد المهاجرين من شمال أفريقيا إلى كيبيك.[21] ثمة ملحوظة مهمة أخرى، هي الانقسام الجغرافي في الدول المفضل الهجرة إليها. إذ أن من بين المغاربة الذين يريدون الهجرة، فإن إسبانيا وإيطاليا مفضلة لمن يعيشون في المناطق الريفية، والسبب المرجح هو انتشار الوظائف الزراعية في هذين البلدين، مقارنة بألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية وكندا، وهي دول مفضلة لمن يعيشون بالمدن في المغرب، والسبب المرجح هو تصورات الناس عن احتياج تلك البلاد إلى مهارات مختلفة للنجاح بها.

قضايا النوع الاجتماعي

كان للجائحة آثار على العلاقات الجندرية عبر العالم، بما يشمل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. لكن رغم تسجيل الدورة السابعة من الباروميتر العربي للانحدار في عدد من يؤيدون مقولة "الرجال أفضل في مناصب القيادة السياسية من النساء" في عدة دول، فالمغرب استثناء في هذا الصدد. في 2018، قال 35 بالمئة من المغاربة إن الرجال أفضل في المناصب السياسية من النساء، لكن زادت النسبة بواقع 14 نقطة مئوية إلى 49 بالمئة في 2022. هذه النسب أعلى بين الأكبر سناً وسكان المناطق الريفية، والأقل تعليماً. يُلاحظ أن الرجال يقبلون على هذا الرأي بواقع الضِعف تقريباً مقارنة بالنساء (63 بالمئة مقابل 36 بالمئة). لعل هذا مرتبط بتوقيت الاستطلاع، مع فصل وزيرة الصحة من منصبها بعد أسبوع من توليها إياه[22] ثمة بادرة أخرى على الانتكاس فيما يخص مسألة المساواة الجندرية في التعليم. حالياً، يقول ربع المغاربة إن التعليم الجامعي أهم للرجال من النساء، بعد أن كانت النسبة 15 بالمئة في 2018، وبلغت أدنى معدل لها بواقع 12 بالمئة في 2016. يُلاحظ أن أقل من 1 من كل 5 نساء يؤيدن هذه المقولة، مقارنة بـ 3 من كل 10 رجال.

[21] انظر https://www.theglobeandmail.com/news/national/for-north-africans-montreal-offers-a-level-of-acceptance-that-paris-does-not/article20430012/

[22] انظر https://fr.hespress.com/228580-cumul-des-fonctions-nabila-rmili-fait-face-a-des-actions-degagistes-a-casablanca.html

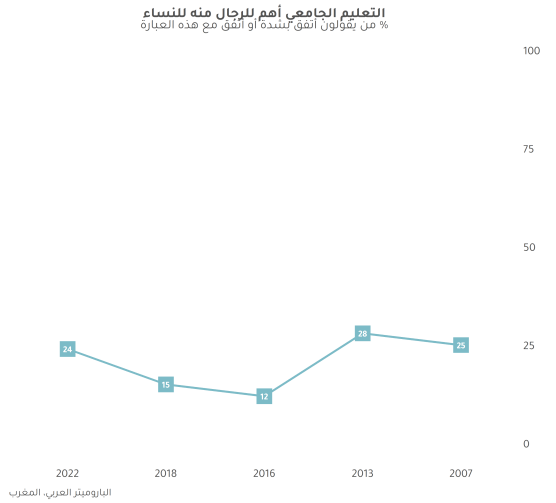

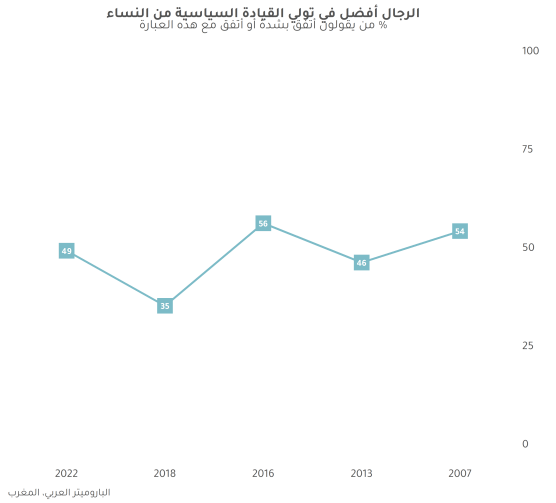

إضافة إلى الحياة العامة، فإن استطلاعات الباروميتر العربي الأخيرة سألت عن العلاقات الجندرية في البيت. أولاً، طُرح على المواطنين سؤال عما إذا كانوا يؤيدون مقولة أن الرجال يجب أن يكون لهم الرأي النهائي في جميع القرارات الأسرية، وتبين أن أكثر من نصف المواطنين (52 بالمئة) يؤيدون هذه المقولة أو يؤيدونها بشدة، وهي النسبة التي زادت 6 نقاط مئوية منذ 2018. من المثير للانتباه أن الرجال المغاربة أكثر إقبالاً على هذه المقولة بواقع 30 نقطة مئوية من النساء (67 بالمئة مقابل 37 بالمئة).

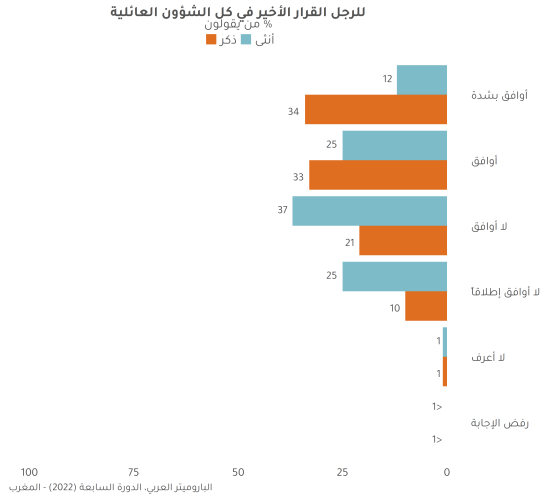

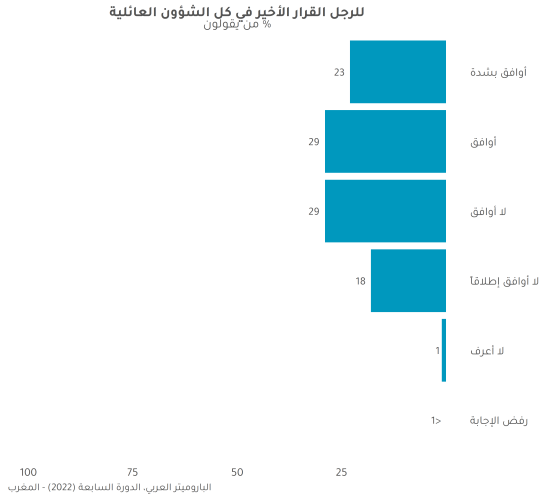

ثانياً، طرح الاستطلاع على المواطنين سؤالاً عن اختلاف المهام داخل البيت، مساعدة الأطفال على الدراسة، عمل ميزانية الأسرة، ومن يجب أن يتولى مسؤولية هذا وذاك. تبين أن المواطنين أكثر إقبالاً على القول بأن مساعدة الأطفال على الدراسة مسؤولية مشتركة بين الأب والأم، في حين قالوا إن الرجل هو الذي يجب أن يتولى الميزانية والإنفاق. وأخيراً، فإن قلة من المواطنين (23 بالمئة) قالت إن العنف ضد النساء زاد في العام المنقضي، مع اختلاف بواقع 8 نقاط مئوية بين الرجال (19 بالمئة) والنساء (27 بالمئة).

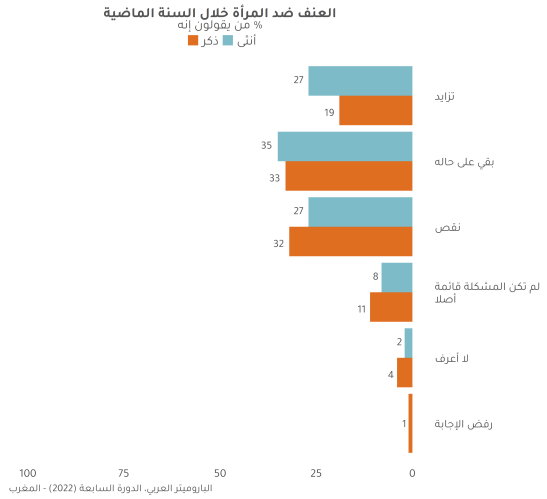

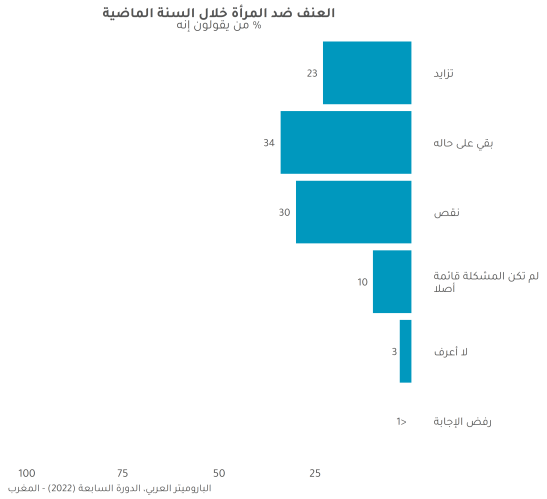

البيئة

طبقاً للبنك الدولي، و"بسبب مزيج من العوامل السياسية والديمغرافية والاجتماعية، يعتبر المغرب معرضاً لأخطار التغير المناخي".[23] لكن هذه الهشاشة والعرضة للخطر لا يدركها المواطنون بنفس القدر. الحق أن المواطنين مشغولون بالتحديات البيئية التي تؤثر على حياتهم اليومية أكثر، مثل تلوث مياه الشرب وندرة الموارد المائية، أكثر من الانشغال بالقضايا البيئية المعقدة والمجردة مثل "التغير المناخي". إجمالاً، قال 4 من كل 10 مواطنين إن على الحكومة عمل المزيد للتصدي لتغير المناخ. والنسب أعلى في أوساط الأعلى تعليماً (56 بالمئة) وسكان المدن (44 بالمئة) ومن يعيشون بالجنوب (48 بالمئة)، ربما لأن المناطق الجنوبية بالمغرب مهددة بالتصحر.[24]

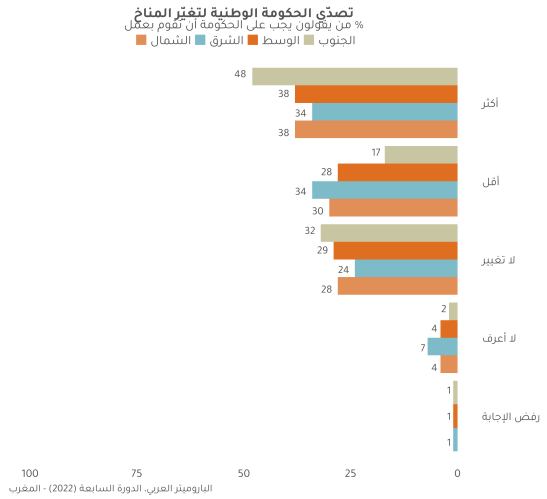

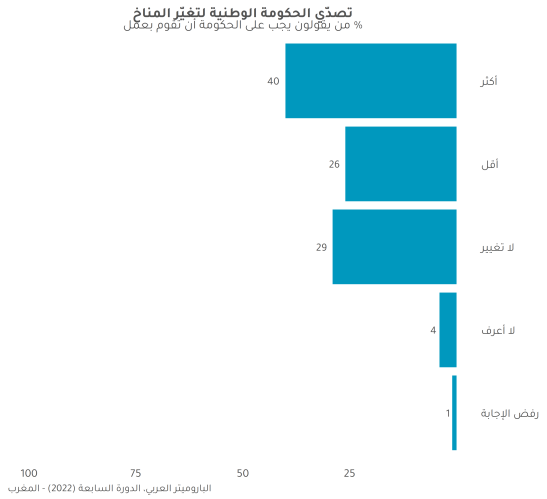

[23] انظر https://climateknowledgeportal.worldbank.org/sites/default/files/2021-09/15725-WB_Morocco Country Profile-WEB.pdf

[24] انظر https://www.greenbiz.com/article/saharan-oases-struggle-climate-change-takes-toll

وتحتل مشكلتا تلوث مياه الشرب (16 بالمئة) وعدم كفاية الموارد المائية (14 بالمئة) رأس قائمة التحديات البيئية التي يتصور المغاربة مواجهة بلدهم لها. الوضع المائي يرجح أن يصبح أكثر صعوبة بعد إتمام الاستطلاع بسبب الجفاف الشديد الذي ضرب البلاد في 2022.[25] وهناك تهديدات أخرى تم ذكرها في المغرب تتصل أيضاً بالحياة اليومية للناس، مثل تلوث المياه وتعرضها للملوثات من الكيماويات الزراعية والصناعية.

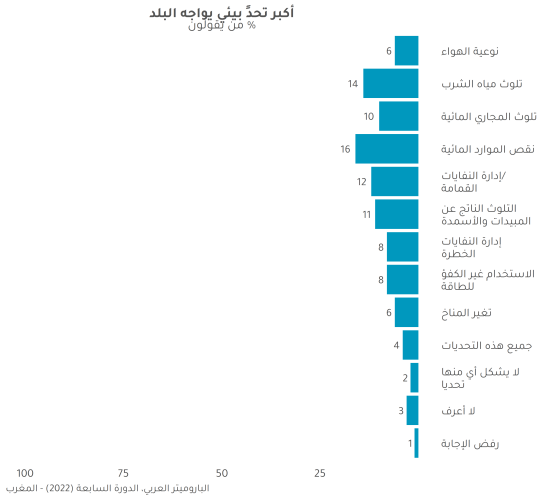

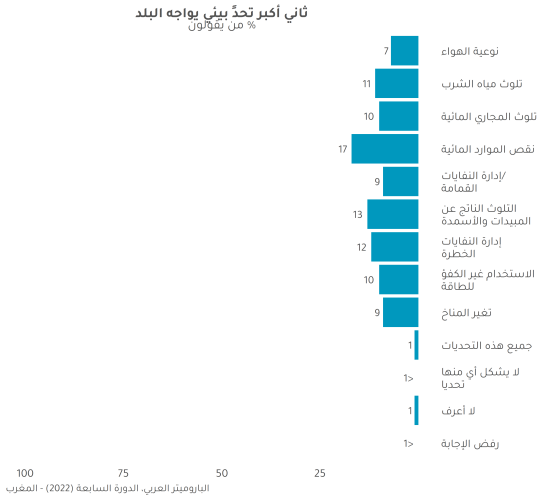

يلوم الناس بنفس القدر الحكومة والمواطنين على تفاقم التحديات البيئية. في حين يرى 57 بالمئة من المواطنين إن عدم توفر المبادرات البيئية إو الإنفاق على البيئة من الحكومة يسهم في التحديات البيئية بدرجة كبيرة أو متوسطة، فإن 62 بالمئة من الناس قالوا بالمثل عن عدم وعي المواطنين بقضايا البيئة. يُظهر هذا أن الحل للتغير المناخي يحتاج لجهود مجتمعية وحكومية لمواجهة التحديات البيئية المعقدة التي تواجه المملكة.

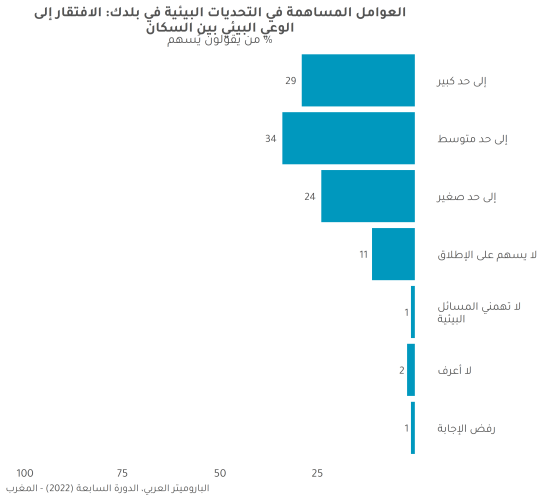

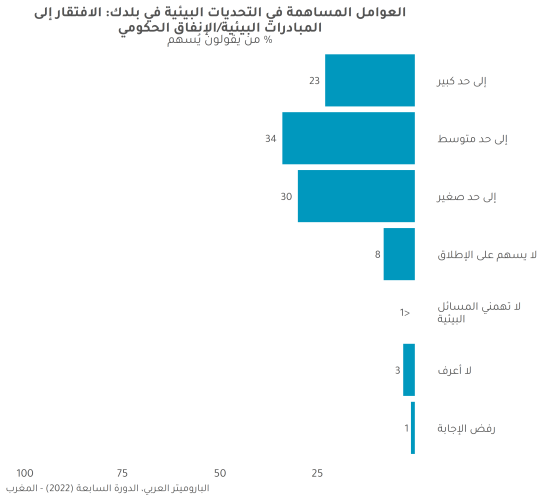

[25] انظر https://www.voanews.com/a/drought-tightens-its-grip-on-morocco/6700790.html

العلاقات الدولية

على النقيض من أغلب دول المنطقة، فإن المغاربة يفضلون بشكل أقوى الولايات المتحدة الأمريكية (69 بالمئة) مقارنة برأيهم حول الصين (64 بالمئة). المرجح أن السبب في هذا هو تقوية العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والمغرب خلال السنوات الأخيرة، وبلغ هذا التقارب ذروته في اعتراف الأولى بالسيادة المغربية على الصحراء الغربية، وهي قضية استراتيجية مهمة للغاية للمواطنين المغاربة. يُلاحظ أن الشباب في المغرب هم الأكثر تفضيلاً للولايات المتحدة الأمريكية مقارنة بمن يبلغون 30 عاماً فأكبر، بواقع 11 نقطة مئوية (77 بالمئة مقابل 66 بالمئة). في الوقت نفسه فإن الشباب (64 بالمئة) والأكبر سناً (67 بالمئة) يحملون نفس القدر تقريباً من التفضيل للصين. قد يكون هذا لأن الشباب أكثر اتصالاً بالثقافة الأمريكية مقارنة بالثقافة الصينية. يُلاحظ أن ثلث المواطنين فحسب في جهة درعة تافيلالت يستحسنون الولايات المتحدة الأمريكية، مقارنة بـ 6 من كل 10 مواطنين (87 بالمئة) بجهة الشرق.

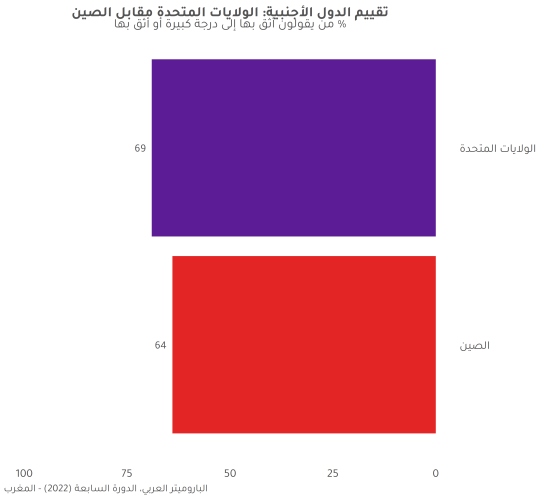

ثمة بادرة أخرى على تزايد دعم الولايات المتحدة الأمريكية في المغرب، هي كيف ينظر المغاربة للأمريكيين بغض النظر عن سياسة بلدهم الخارجية. ثلاثة أرباع المغاربة تقريباً أعربوا عن آراء إيجابية حول المواطنين الأمريكيين، وهي النسبة التي زادت 9 نقاط مئوية منذ 2018.

واقتصادياً، فالمغاربة أكثر رغبة في توطيد العلاقات الاقتصادية مع الولايات المتحدة الأمريكية مقارنة بالصين. إجمالاً، يؤيد 42 بالمئة من المواطنين تحسين العلاقات الاقتصادية مع الولايات المتحدة الأمريكية، مقارنة بـ 36 بالمئة في حالة الصين.

ويبدو أنه رغم نزوع الصين أكثر لربط جهودها الدبلوماسية بالعلاقات الاقتصادية، فإن النموذج الاقتصادي الصيني لم يكن فعالاً بشكل عام في كسب قلوب وعقول المغاربة. اشتملت أسئلة الدورة السابعة للباروميتر العربي على سيناريو افتراضي لمشروع بنية تحتية يتم تشييده في المغرب، مع سؤال المواطنين مجموعة أسئلة عن الدولة التي يعتبرونها الأفضل والدولة الأسوأ من عدة جوانب متصلة بتنفيذ العقد. في المغرب، يفضل ربع المواطنين تقريبا (23 بالمئة) شركة أمريكية لبناء المشروع، وتأتي بالمركز الثاني في الترتيب بعد ألمانيا (28 بالمئة). ويرى 13 بالمئة فقط من المواطنين إن الشركة الصينية هي المفضلة. سمعة الصين ترتبط حالياً بالسعر الرخيص والجودة المتدنية. وتعلو الصين قائمة الدول فيما يخص تقديرات من يمكنه بناء المشروع الأدنى جودة في جميع الدول المشمولة بالاستطلاع، بما يشمل المغرب (32 بالمئة). إضافة إلى المذكور، فالصين تتصدر قائمة الدول التي يتصور الناس أن شركاتها ستبني المشروع بأقل كلفة، بجميع الدول المشمولة بالاستطلاع، بما يشمل أكثر من 4 من كل 10 مواطنين في المغرب.

الدولة المفضلة للفوز بالعقد

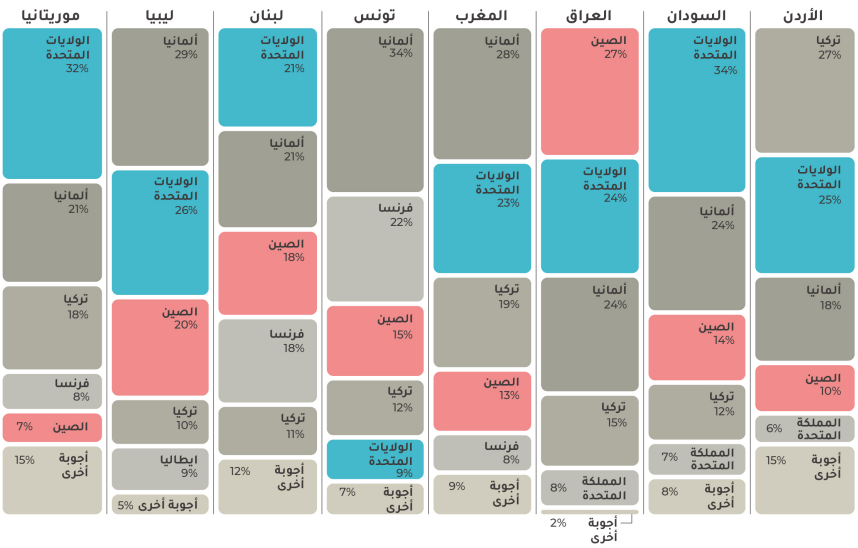

"أجوبة أخرى" تتضمن من لم يردوا، لا أعرف، ولا أحد من هذه البلدان
الباروميتر العربي الدورة السابعة، 2021-2022

الدولة التي تُصَنِع أسوء المنتجات جودة

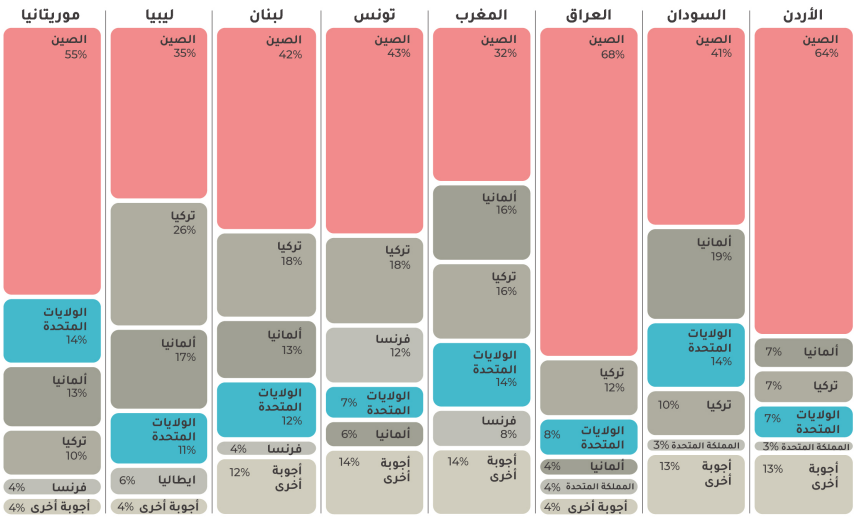

"أجوبة أخرى" تتضمن من لم يردوا، لا أعرف، ولا أحد من هذه البلدان
الباروميتر العربي الدورة السابعة، 2021-2022

تطبيع العلاقات مع إسرائيل

يرتبط استحسان المغاربة للولايات المتحدة الأمريكية جزئياً بالاعتراف الأمريكي بالسيادة المغربية على الصحراء الغربية،[26] وهي الصفقة التي ارتبطت بتطبيع العلاقات بين المغرب وإسرائيل، ولا يحبذها المغاربة كثيراً. سأل الباروميتر العربي

[26] انظر https://trumpwhitehouse.archives.gov/presidential-actions/proclamation-recognizing-sovereignty-kingdom-morocco-western-sahara/

المواطنين عن آرائهم تجاه التطبيع بين بلدهم وإسرائيل، وقال ثلث المواطنين فقط إنهم يفضلون هذا الأمر (25 بالمئة) أو يفضلونه بشدة (7 بالمئة). يُلاحظ أن الشباب والأفضل تعليماً والأعلى دخلاً هم الأكثر إقبالاً على التطبيع. نحو 4 من كل 10 مواطنين بين 18 و29 عاماً أعربوا عن دعم تطبيع العلاقات، مقارنة بـ 3 من كل 10 أشخاص في سن 30 عاماً فأكبر. كما أنه بينما 41 بالمئة من الأعلى دخلاً يدعمون التطبيع، فإن 25 بالمئة فقط ممن لا يمكنهم تغطية نفقاتهم قالوا بالمثل. وأخيراً، فإن أصحاب المستويات التعليمية الأعلى يقبلون بواقع الضِعف - مقارنة بحملة الشهادات الثانوية أو أقل - على تطبيع العلاقات (53 بالمئة مقابل 25 بالمئة).

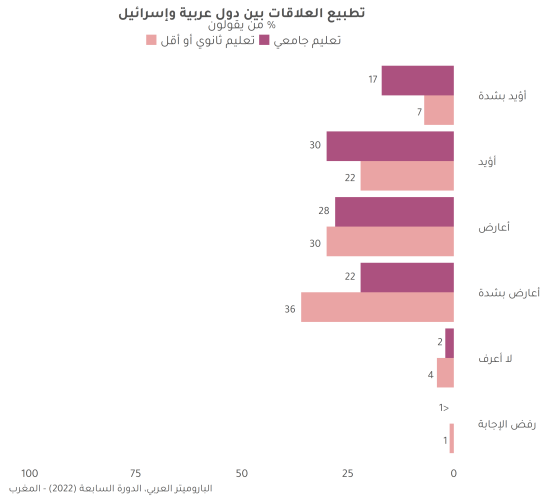

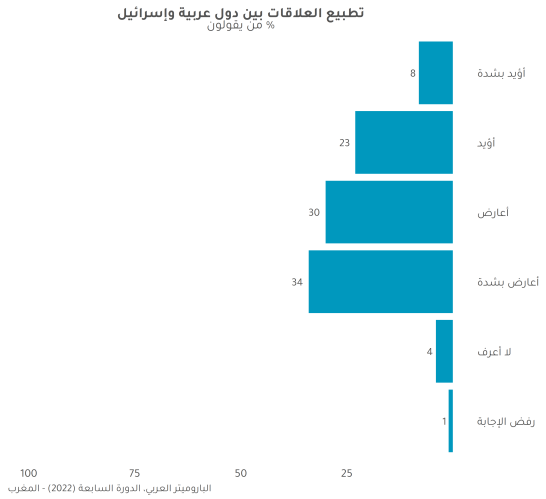

النفوذ الإيراني

يتهم الكثير من المغاربة إيران بالتدخل في الشأن المغربي عن طريق تقديم الدعم لجبهة البوليساريو، وهي مجموعة انفصالية تقاتل من أجل استقلال الصحراء الغربية.[27] لدى السؤال عن التهديدات المحتملة للأمن الوطني المغربي، قال نحو نصف المغاربة (52 بالمئة) إن البرنامج النووي الإيراني يمثل تهديداً شديداً، ويحتل هذا التهديد الترتيب الثاني في تقدير المواطنين بعد الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين (57 بالمئة). ربما كان مواطنو الجهات الجنوبية أكثر تشككاً في إيران ونفوذها بالمنطقة بسبب ما يعتبره المغرب دعماً لجبهة البوليساريو من جانب إيران، وربما تسليح لمقاتلي الجبهة بالدرون المماثل لذلك الذي أرسلته إيران إلى روسيا.[28] [29]

[27] انظر https://mei.edu/publications/morocco-cuts-ties-tehran-accusing-iran-and-hezbollah-arming-polisario-front

[28] انظر https://atalayar.com/en/content/morocco-warns-iran-and-hezbollahs-influence-maghreb-through-polisario

[29] انظر https://www.europarl.europa.eu/doceo/document/E-003422-2022-9_EN.html

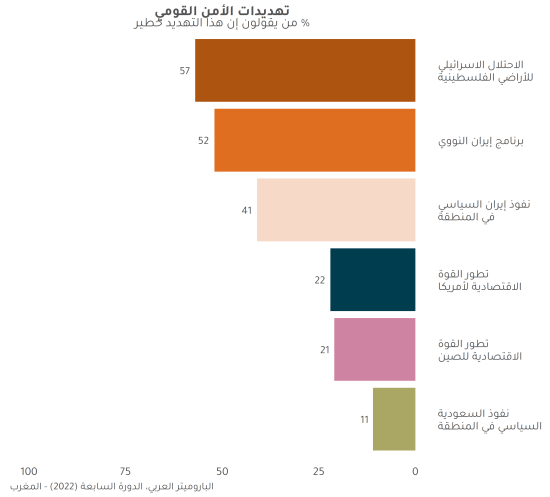

كما أن 4 من كل 10 مواطنين (41 بالمئة) قالوا إن النفوذ الإيراني بالمنطقة يهدد الأمن الوطني. هنا أيضاً، هناك تفاوت كبير بحسب الجهة، إذ أن نصف المواطنين ببعض الجهات قالوا بخطورة تهديد النفوذ الإيراني، وهذا في جهة الرباط سلا القنيطرة (52 بالمئة) وسوس ماسة (51 بالمئة) مقارنة بـ 16 بالمئة فقط في جهة الشرق.

القوى الاقليمية

في سياق تنافس القوى الإقليمية - مجموعة بقيادة السعودية والإمارات وأخرى بقيادة تركيا وقطر وثالثة بقيادة إيران وحلفائها - وتشكك المغرب تجاه دور إيران في المنطقة، فليس من المدهش أن المواطنين في المغرب يفضلون المجموعتين الأولى والثانية على الثالثة. ما زال المغاربة يفضلون تركيا (76 بالمئة)، حيث الأعلى تعليماً ودخلاً يحملون آراء إيجابية بنسب أكبر بقليل تجاه تركيا. المجموعة الإقليمية الثانية التي يفضلها المغاربة هي السعودية، الحليف التقليدي للمغرب. إجمالاً، يحمل 7 من كل 10 مواطنين آراء إيجابية تجاه السعودية، والأعداد أكبر في أوساط الأكبر سناً (30 عاماً فأكبر، بواقع 72 بالمئة). كما أن 4 من كل 10 على الأقل قالوا إنهم يفضلون تحسين العلاقات أكثر مع تركيا (43 بالمئة) والسعودية (40 بالمئة).

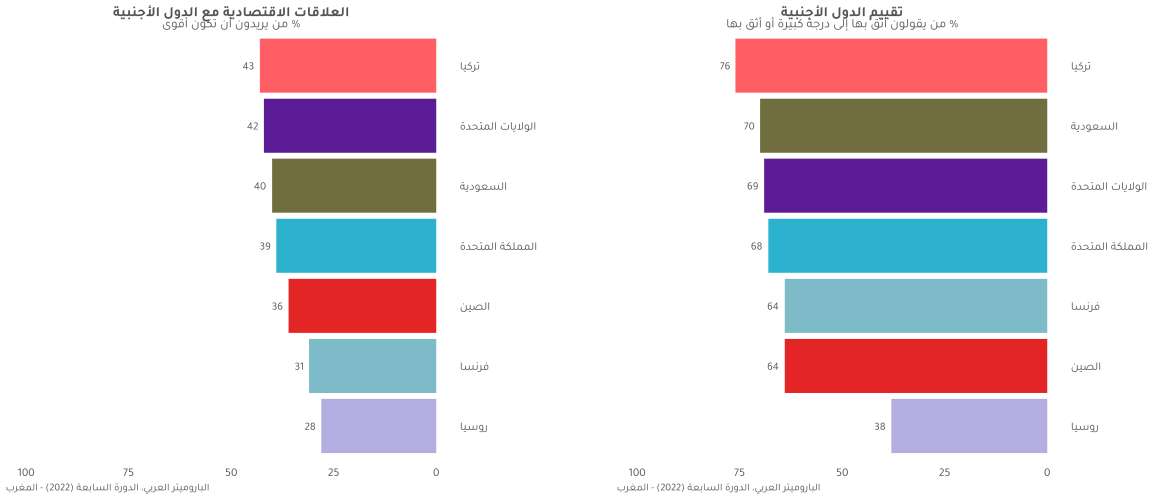

كما سأل الباروميتر العربي عن آراء المواطنين في القادة المسؤولين عن كل من هذه الأقطاب الإقليمية الثلاثة: الرئيس التركي إردوغان وولي العهد السعودي بن سلمان والرئيس المعين حديثاً للإمارات بن زايد، والقائد الأعلى الإيراني خامنئي. إجمالاً، يحبذ المغاربة الرئيس التركي رجب طيب إردوغان، الذي زادت نسبة شعبيته إلى 71 بالمئة في 2022 بعد أن كانت 60 بالمئة في 2018. وتزيد النسبة قليلاً في أوساط الأفضل تعليماً والأعلى دخلاً في المغرب. كما أن 6 من كل 10 مواطنين يحملون آراء إيجابية تجاه محمد بن زايد. والمتعلمون أفضل والأعلى دخلاً وسكان المناطق الريفية هم أكثر إقبالاً على استحسان سياسات بن زايد. كما أن أكثر من نصف المواطنين في المغرب (57 بالمئة) يحملون آراء إيجابية تجاه سياسات محمد بن سلمان نحو الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والنساء أكثر تفضيلاً بقليل من الرجال لسياسات بن سلمان.

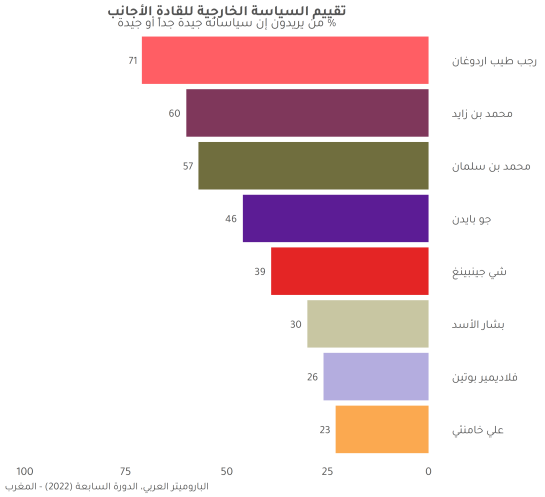

فتح الحدود مع الجزائر

في خضم التوترات الدبلوماسية بين الجزائر والمغرب، قطع البلدان جميع العلاقات الدبلوماسية وأغلقا الحدود، بما يشمل الرحلات الجوية التجارية.[30] لكن نتائج الباروميتر العربي تُظهر بوضوح أن المواطنين العاديين لا يحبذون هذه الإجراءات. هناك أغلبية كبيرة من المغاربة (67 بالمئة) ممن قالوا إنهم يفضلون فتح الحدود البرية بين المغرب والجزائر، التي أغلقت في 1994. هناك نسبة مماثلة (68 بالمئة) تحبذ فتح الحدود الجوية بين البلدين. والمغاربة في سن 30 عاماً فأكبر ومن يعيشون بجهات الشمال بالمغرب يقبلون أكثر بقدر طفيف على القول بفتح الحدود البرية والجوية مع الجزائر. والأهم أن مواطني المناطق المتاخمة للجزائر الذين قد يشعرون بآثار أكبر لفتح الحدود البرية، هم الأكثر تفضيلاً لمعاودة فتحها. هناك أغلبية كبيرة (90 بالمئة) من المواطنين بجهة الشرق المتاخمة للجزائر، يفضلون فتح الحدود البرية، ويدعم 94 بالمئة منهم فتح الحدود الجوية بين البلدين.

[30] انظر https://www.reuters.com/world/algeria-says-cutting-diplomatic-ties-with-morocco-24-08-2021/

فتح الحدود البرية بين المغرب والجزائر
% من يقولون

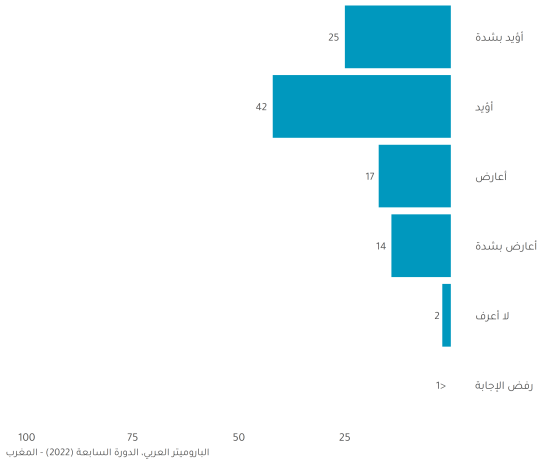

الباروميتر العربي، الدورة السابعة (2022) - المغرب

فتح الحدود الجوية بين المغرب والجزائر
% من يقولون

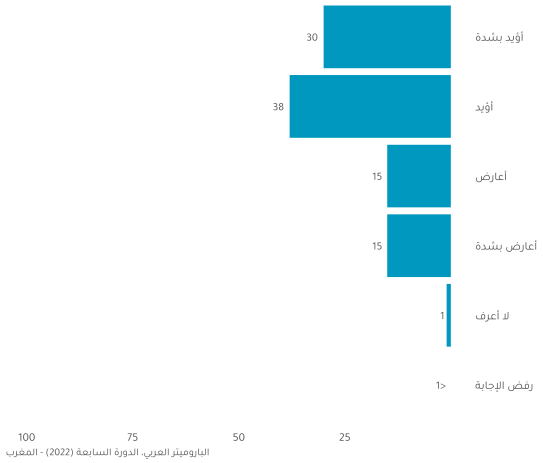

الباروميتر العربي، الدورة السابعة (2022) - المغرب

حول الباروميتر العربي

الباروميتر العربي هو شبكة بحثية مستقلة وغير حزبيّة، تقدم نظرة ثاقبة عن الإتجاهات والقيم الإجتماعية والسياسية والإقتصادية للمواطنين العاديين في العالم العربي.

لقد دأبنا على عمل استطلاعات رأي عام مدققة وممثلة لمستوى الدولة، بناء على نهج العينات الإحصائية، للسكان البالغين، على امتداد العالم العربي، في 15 دولة، منذ عام 2006 .

نحن أقدم وأكبر مستودع للبيانات المتاحة في متناول العامة حول آراء الرجال والنساء في المنطقة. تمنح نتائج استطلاعاتنا فسحة للمواطنين العرب للتعبير عن احتياجاتهم وإهتماماتهم.